



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الخامس والعشرون: الأربعاء 25 / 11 / 2009م - 8 ذو الحجة 1430هـ

الحرية لأبى التشريعية



خلال اعتصام أهالي الأسرى أمام مقر الصليب الأحمر بغزة

د. بحر: سنحتفل قريباً بخروج أسرانا من سجون الاحتلال في صفقة مشرفة



د. بحر خلال مشاركتة في الاعتصام التضامني مع أهالي الأسرى

وبعث د. بحر برسالة تأكيد للمقاومة الأسرة للجندى الصهيونى بالتمسك بمطالبها حتى إتمام صفقة مشرفة لشعبنا الفلسطيني، قائلا "إن إخوانكم في قيادة حماس وفي قيادة الحكومة يصرون على انجاز صفقة مشرفة لشعبنا.

وفي سياق متصل التقى الدكتور بحر الناطق باسم

اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة إياد نصر في مقر الصليب الأحمر مطالباً بضرورة قيام الصليب الأحمر كمؤسسة دولية يواجهه تجاه قضية الأسرى ومعاناتهم في سجون الاحتلال الصهيوني وأن يضغط على الاحتلال من أجل العمل على تحسين حياة الأسرى داخل السجون، والدفع باتجاه إطلاق سراحهم.

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في حوار خاص مع البرلمان:

لا فراغ دستوريا بعد 24-1-2010 بحكم القانون والدستور، ولا يجوز لمجلس غير منتخب أن يعترض على مجلس منتخب

ص 6-7



مذبحة الديمقراطية في فلسطين

د. أحمد محمد بحر



لم يتملكننا العجب أو يسيطر علينا الذهول جراء تصريحات السيد سليم الزعنون وسواها حول سلب صلاحيات المجلس التشريعي، وإحالتها قسراً إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير دون أي سند قانوني أو مسوغ دستوري.

لم تكن هذه الحادثة الأولى من نوعها في سجل حركة فتح وسلطانها في رام الله التي يتم فيها ذبح القانون والدستور الفلسطيني، والانقلاب على التجربة الديمقراطية الفلسطينية، والدفع لتفريغها من مضامينها السياسية والقانونية والوطنية عبر اجترار طرق ملتوية وأساليب لا وطنية ولا أخلاقية، ونسج قصص وروايات متهافئة حول ما يسمى مرجعية النظام السياسي، واستحضار دور منظمة التحرير "المحنتة" وقت الأزمات.

منذ اللحظة الأولى لإعلان نتائج الانتخابات التشريعية مطلع عام ٢٠٠٦ بادرت حركة فتح وسلطانها وأجهزتها الأمنية إلى إعلان الحرب على الواقع الديمقراطي الجديد الذي حمل حركة حماس إلى سدة الحكم، وأقدمت على حيك خطط شيطانية تستعصي على الفهم الوطني والأخلاقي والإنساني، أملاً في إفشال التجربة الجديدة، وإزاحة أصحاب الشرعية السياسية والدستورية الجدد عن مواقع النفوذ والقرار، وحشرهم في أتون واقع يلفظ ناراً ولهباً في وجوهم بغية دفعهم إلى الاعتراف بالفشل وإعلان الانسحاب المبكر.

لم يترك القوم أي شاردة أو واردة إلا وطالته يدهم التخريبية المتمردة العابثة، سياسياً وأمنياً وإدارياً واجتماعياً وإعلامياً، حتى بدا الأمر أشبه ما يكون بانقلاب شامل استباحت في إطاره كل القيم الوطنية والمبادئ الأخلاقية.

وكم كان وقع الصاعقة عليهم حين شلت مخططاتهم وانقلب سحرهم وبالا عليهم، لينقلبوا على الشرعية في غزّة، ويعصفوا بالمقدورات الوطنية، يضعوا النظام السياسي الفلسطيني أمام محنة كبرى وتحديات جسام.

لم تكن الأمور حينها قد تجاوزت حدود حلها، أو بلغت حداً من الاستعصاء، ولم يكن هناك أية نية لخلق وقائع إدارية وجغرافية عقب إنفاذ الحسم العسكري، وبدأت الأمور أقرب ما تكون إلى الانفراج وطى صفحة الخلاف والتدابير والاحترااب الوطني.

لكن الاستعصاء العقلي والقلبي المقيت الذي أتبع باستعصاء سياسي ووطني خطير تم فيه حظر الحوار مع الأخوة الأشقاء أصحاب الشرعية، حرم شعبنا من التقاط فرصة المصالحة والتوافق المنشود، وأغلق الباب أمام جهود مخلصه كان ينتظر أن تؤتي ثمارها وطنياً، وأن تدفع عجلة الأوضاع الداخلية باتجاه الاستقرار التام.

ومع تراجع القوم عن مواقفهم التي نافحوا عنها دهر، انتعشت الآمال حول إمكانية إرساء نهج وطني سليم يكفل انتشال الوطن من أز ماته المتعاقبة، وإصلاح ما أفسدت المواقف الخاطئة والسياسات العنيفة، غير أن جولة الحوار الأولى كشفت عقم المراهنة على صلاح واستقامة هؤلاء وطنياً، وخطأ الافتراضات التي منحناها توقعات رفيعة لم يتحقق منها شيء، وأن مهمهم الحقيقي يكمن في تصفية ثاراتهم القديمة، واستعادة نفوذهم المتبدد لا غير.

لذا لم نحصد من هؤلاء إلا الإصرار على خطايا الماضي، والتشبث بإنفاذ الاشتراطات الدولية، كمدخل لمصالحة شكلية صورية تفضي في نهايتها إلى انتخابات يتم رسم وتفصيل نتائجها على مقاسات فضائلية معلومة في ظل بيئة أمنية لا تعرف معنى لحرية الرأي أو التعبير أو الاختيار أو النشاط الانتخابي، ليتحقق لهم إخراج أصحاب الشرعية من دائرة المشهد السياسي السلطوي عبر ذات البوابة الانتخابية التي دخلوا منها.

وها هم اليوم يعيشون مأزق سياسية ودستورية ووطنية جديدة، ويقفون بارتباك كبير أمام توارخ المستقبل، ويتخبطون في قراراتهم وتصرفاتهم، فتارة يصدر عنهم مراسيم رئاسية بإجراء الانتخابات، وتارة أخرى يؤجلونها، وتارة ثالثة يبحثون أمر تمديد جديد لرئيس منتهي الولاية أصلاً، وتارة رابعة يعلنون نيّتهم سلب صلاحيات المجلس التشريعي وإحالتها للمجلس المركزي، لتوهمهم بإمكانية قطع الطريق أمام تولي د.عزیز دويك مسؤوليات الرئاسة حال استقالة عباس، وهكذا في متوالية لا تنتهي من الإجراءات والممارسات التي يطفئ عليها العيب والمزاجية وسوء التقدير الناجم عن الافتقار إلى المنهجية الوطنية في التعاطي مع الأحداث والقضايا المختلفة، والاحتكام إلى العصبية الفضائلية، والتأثر بالضغط الخارجية في حسم الملفات الوطنية.

عن أي مجلس مركزي يتحدثون؟! بل عن أي منظمة تحرير يتحدثون؟! وقد فقدت شرعيتها القانونية، وتغير ميثاقها الأصل، وأضحت ديكوراً تجميلياً واسماً باهتاً يتم استدعاؤه وقت الحاجة والأزمات، لإقرار سياسة هابطة أو اتخاذ قرار إشكالي أو تكريس واقع أو نفوذ ما أو طبع إجراءات معينة لا يمكن تمريرها إلا عبر عرض مصطنع على مؤسسة مهترنة تضم في إطارها كثيراً من الأشخاص والمسميات التي لا وزن حقيقياً لها على أرض الواقع شعبياً ومؤسسياً.

هي محاولة للفكاك من أزمة خانقة تطوق أعناقهم ليس أكثر، وهي بالتأكيد محاولة فاشلة لن تحقق غاياتها على الإطلاق، فالمجلس التشريعي سبقي منارة الديمقراطية في فلسطين، وسيظل رافعا للواء الأمل والعزة والنهوض لشعبنا الفلسطيني، مستمراً في أداء مهامه وواجباته التي كفلها له القانون والدستور، ولن يضيره كيد الكائدين أو مكر الماكربين أو عبث العابثين، مهما كان الثمن ومهما بلغت التضحيات.



بعد انتهاء ولايته الرئاسية هل يحق لعباس إصدار مراسيم باسم رئاسة السلطة؟

د. بحر: يجب محاسبة عباس قضائياً بتهمة انتحال صفة رئيس السلطة الفلسطينية

د. المدهون: قرار عباس بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية صادر عن غير ذي صفة ويتوجب إلغاؤه

الفلسطيني، يكشف عن نواياه المبيتة بتزوير تلك الانتخابات وحسم نتائجها مسبقاً وإقصاء كل من يخالف نهجه التفاوضي العيبي مع العدو الصهيوني من النظام السياسي الفلسطيني ودائرة صنع القرار.

اعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن إصرار السيد محمود عباس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون توافق فلسطيني، بدون أرضية الحفاظ على حقوق وثوابت الشعب

أعلاه فإن كافة التصرفات القانونية السابقة واللاحقة للتعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٥ والتي تتعارض مع مضمون التعديل فإنها تفقد القوة الملزمة إذا ما ثبت تعارضها مع التعديل الجديد، وحيث أن تعديل ٢٠٠٥ تناول مدة ولاية رئيس السلطة بالتحديد فإن ما دون ذلك من نصوص تناولت موضوع الولاية الرئاسية يكون مآلها الإلغاء.

وأكد د. المدهون أنه بتاريخ (٢٠٠٩/١/١٩) قد صادف انتهاء الصلاحية الدستورية للرئيس عباس، وحيث أن هذا الأخير لم يدع لإجراء انتخابات رئاسية في الموعد المحدد لها قانوناً، فإنه يترتب عن ذلك فقدان السيد عباس الولاية القانونية وبالتالي يفقد الصلاحيات المخولة له بموجب القانون، والتي منها صلاحية إصدار قرارات بقانون، ومآل كافة هذه التصرفات البطلان المطلق بما في ذلك قراره بإصدار مرسوم بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في ٢٠١٠/١/٢٤ فهو مرسوم صادر عن غير ذي صفة وبالتالي يجب إلغاؤه واعتباره كأن لم يكن.

من جانبه أشار الدكتور نافذ المدهون مدير عام المجلس التشريعي الفلسطيني إلى المادة (٣٦) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥م المتعلقة بتحديد مدة رئاسة السلطة الوطنية والتي ينص على أن: "مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين". مضيفاً أن المادة (٣) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥ نصت على أنه: "يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون الأساسي المعدل".

وأوضح د. المدهون أنه يتبين من نص المادة السابقة وبشكل غير قابل للتفسير والتأويل أن المدة القانونية لإشغال الرئيس لمنصبه، يجب إن تنتهي بمضي السنوات الأربع بالدعوة إلى انتخابات رئاسية جديدة وذلك عبر إصدار مرسوم من قبل الرئيس وقبل ثلاثة شهور من موعد انتهاء ولايته حتى يكتسب المشروعية الدستورية والديمقراطية.

وتابع في حديثه "للبرلمان" بالإشارة إلى المادة (٣) المذكورة

كما لفت د. بحر إلى أن إصرار السيد عباس على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وفقاً لقانون انتخابات عامة صاغه بنفسه، بعيداً عن السلطة التشريعية، ينطوي على انتهاكات دستورية خطيرة، لا يقف عند حدود نيته المبيتة بتزوير الانتخابات القادمة، ولا يقف أيضاً عند حدود مخالفة ما تم التوافق عليه في القاهرة، بل يتجاوزه بكثير ليصل إلى حد فرض شروط اللجنة الرباعية الظالمة على المجتمع الفلسطيني بأكمله في انصياع غير مسبوق للإملاءات الخارجية. وذلك لأن القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م بشأن الانتخابات العامة الصادر عن السيد عباس بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢١ والذي ينوي إجراء الانتخابات القادمة على أساسه يوجب وبالنص الصريح على كل مرشح فلسطيني لعضوية المجلس التشريعي أن يقدم "إقراراً خطياً" يؤكد فيه على الالتزام ببرنامج منظمة التحرير قبل أن يمارس حقه الدستوري في الترشح لعضوية المجلس التشريعي القادم؛ بما يعني الاعتراف باتفاقيات أوسلو والتزاماتها التي من أبرزها الاعتراف بإسرائيل وإدانة المقاومة الفلسطينية.

خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر المجلس التشريعي

د. بحر: ولاية التشريعي تنتهي بانتخاب مجلس جديد



د. بحر خلال المؤتمر الصحفي

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن المجلس القائم سيستمر في ممارسة كافة صلاحياته الدستورية والقانونية حتى انتخاب مجلس جديد وأداءه القسم القانونية "وفق ما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني".

وقال د. بحر في مؤتمر صحفي عقده في مكتبه بمقر المجلس بمدينة غزة الثلاثاء تعقيباً على محاولات السلطة الفلسطينية لإحلال المجلس المركزي بديلاً عن المجلس التشريعي بعد ٢٤ يناير القادم: "المجلس لا يخضع للوصاية من أي كان حتى يقرر مصيره لاسيما من قبل مجالس معينة فقدت شرعيتها منذ فترة طويلة".

وأضاف: "المجلس يستمد شرعيته الدستورية وولايته القانونية من القانون الفلسطيني الأساسي المعدل ومواده، وإن كانت محاولات القرصنة الحالية تستهدف حرمان المجلس التشريعي القائم من ممارسة صلاحياته وولايته والتמיד للرئيس دون أي سند دستوري أو قانوني فإن هذا التوجه الهزلي محكوم عليه بالفشل الذريع".

وتابع: "الزعم بأن المجلس المركزي يستطيع سلب صلاحيات التشريعي يشكل انتهاكاً لمقدمة القانون الأساسي".

واعتبر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون لا يمتلك أي صفة شرعية أو قانونية تخوله الحديث باسم المجلس الوطني

أو المركزي على الإطلاق وذلك لانتهاء مدة ولايته القانونية".

وأضاف بحر أنه "كان الأجدى بسليم الزعنون أن يؤكد على وجوب إعادة الشرعية والاعتبار لمؤسسات منظمة التحرير من خلال إعادة تطبيق فوري لاتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥".

واستطرد قائلاً: "محاولات القرصنة على الصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي تهدف إلى إحالتها للمجلس المركزي فاقد

الشرعية، وهذا يندرج تحت إطار مسلسل الانقلاب الدستوري الذي بدأ بسلب صلاحيات حكومات منتخبة وتشكيل ودعم حكومات غير دستورية". وطالب د. بحر جامعة الدول العربية وكافة الدول العربية والإسلامية وخاصة الشقيقة مصر والفصائل الفلسطينية لوضع حد للنهج الاستبدادي المقيت الذي يسعى عباس من خلاله إلى تدمير النظام السياسي الدستوري في فلسطين.

خلال يوم دراسي بعنوان "الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2010"

د. بحر: مرسوم عباس لا قيمة دستورية له والانتخابات يجب أن تكون بالتوافق الوطني

غزة- الدائرة الإعلامية:

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المجلس مع إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وذلك يجب أن يتم في إطار التوافق الفلسطيني الفلسطيني بعيداً عن التدخل الخارجي وشروط الرباعية، مشدداً على أن الانتخابات هي أقصر الطرق للخروج من المأزق الفلسطيني الداخلي.

وقال د. بحر خلال يوم دراسي نظمته كلية الآداب بالجامعة الإسلامية بعنوان الانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠١٠ إن محمود عباس لا يملك أي صفة دستورية تخوله إصدار مراسيم لأن فترة ولايته قد انتهت كما وأن المرسوم الخاص بإجراء انتخابات عامة مطلع العام المقبل لا قيمة له من الناحية الدستورية.

ولفت د. بحر إلى أن مرسوم عباس يشكل انتهاكاً دستورياً خطيراً وصل إلى حد فرض شروط الرباعية على المجتمع الفلسطيني بأكمله لأن قراره مبني على قانون الانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠٠٠م، والذي بموجبه يفرض على كل مرشح للانتخابات التشريعية أو الرئاسية أن يقر إقراراً خطياً بالالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والذي ينهني عليه الالتزام باتفاقية أوسلو وما يترتب عليها من نبذ المقاومة وملاحقتها.

كما بين د. بحر أن مرسوم عباس بإجراء انتخابات وفق النظام النسبي يشكل مخالفة لاتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥، وكذلك لوثيقة المصالحة المصرية التي أقرت بالنظام المختلف في الانتخابات، متهماً عباس بالمشاركة في تعطيل المجلس التشريعي، ومنع الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس من الدخول لمقر المجلس برام الله وممارسة مهامه كرئيس للمجلس التشريعي فضلاً عن اعتداء الأجهزة الأمنية التابعة لعباس على النواب وعائلاتهم. وفي سياق متصل طعن د. بحر في شرعية لجنة الانتخابات المركزية بسبب أن قرار عباس بإعادة تشكيل اللجنة بعد انتهاء ولايته يعد قراراً غير دستوري، موضحاً أن أعضاء لجنة الانتخابات المركزية ورئيسها التنفيذي هم من حركة فتح أو محسوبون عليها وهذا يشكك في نزاهة اللجنة.

المجلس التشريعي يستقبل وفد قافلة "أميال من الابتسامات"

د. بحر يحدد التمسك بالثوابت الوطنية ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة لتفعيل تقرير غولدستون أمام مجلس الأمن الدولي



د.بحر يلقي كلمته خلال استقبال قافلة أميال من الابتسامات

المناطق فيها، ملفتا أن تلك القوات تستخدم الأطفال والنساء والشيوخ دروعا بشرية كي تتقدم في بعض أجزاء من القطاع. وتابع بحديثه للوفد: "عندما نرى أمثالكم نرى أن القضية في قلوبكم وهي بذلك تكون قضية حية في العالم بأجمعه وهذا بفضل جهودكم"، وفي سياق متصل لفت د. بحر إلى أن المجلس التشريعي يستقبل القاضي الدولي ريتشارد غولدستون الذي أصدر تقريره الهام الذي يدين فيه الاحتلال الصهيوني على ارتكابه جرائم حرب في قطاع غزة. وفي ختام كلمته أكد النائب الأول لرئيس

المجلس على تمسك المجلس والحكومة بالثوابت الفلسطينية. وفي نهاية اللقاء قدم الدكتور بحر للوفد درع المجلس التشريعي تكريما له على جهوده في خدمة قضيتنا وفك الحصار عن شعبنا، داعيا في الوقت نفسه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى تفعيل تقرير غولدستون أمام مجلس الأمن الدولي، كما دعا في الوقت نفسه لويس أوكامبو مدعي محكمة الجنايات الدولية إلى البدء في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم قادة الاحتلال للعدالة الدولية كمجرمي حرب.

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني متضامني قافلة أميال من الابتسامات التي دخلت مؤخرا قطاع غزة تحمل عدد من المساعدات الاغاثية والإنسانية، وكان في استقبال القافلة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدد من نواب المجلس، إضافة إلى وزير الشؤون الاجتماعية أحمد الكرد.

وثنى د. بحر في كلمته الترحيبية جهود وفد القافلة وإصرارهم على الدخول لقطاع غزة، رغم المعوقات التي واجهتهم، ومضى يقول لهم "هذا يدل أنكم من أحرار العالم، ومع حقوق الإنسان، تجمعتم من ٩ دول أوروبية". وعبر عن تقديره للعمل الإنساني الذي يقوم به وفد القافلة.

وشكر د.بحر باسم المجلس التشريعي جهود الوفد القادم إلى القطاع متابعا "بجهودكم اليوم أنتم تنصرون القضية الفلسطينية، وأطفال فلسطين الممنوعون من العلاج بسبب الحصار، اليوم أنتم أدخلتم الابتسامات لأطفالنا وذويهم". كما استعرض د. بحر للوفد التضامني معاناة شعبنا الفلسطيني نتيجة الحصار الظالم المفروض على القطاع منذ أكثر من ثلاث سنوات، ونتيجة الحرب الصهيونية على القطاع التي تستخدم فيها الاحتلال جميع الأسلحة المحرمة دوليا بما فيها الفسفور ، وما خلفه الاحتلال نتيجة الحرب من إصابات أكثر من ١٥٠٠ مواطن معظمهم ما زالوا يعانون من إعاقات دائمة نتيجة بتر ساق أو ذراع. كما بين د. بحر للوفد الدولي أساليب قوات الاحتلال خلال قتالها في غزة ودخول بعض

خلال زيارة تضامنية

لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي تدين الاعتداء على مؤسسة الضمير



لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي خلال زيارة تضامنية لمؤسسة الضمير

غزة_ الدائرة الإعلامية:

نظمت لجنة الرقابة والحريات العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي زيارة تضامنية مع مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بعد اقتحام مكتبها بغزة وتعرضها للسرقة من قبل مجهولين، وضم وفد لجنة الرقابة كل من النائب هدى نعيم مقرر اللجنة والنائب سيد أبو مسامح إضافة إلى النائب محمد شهاب عضو اللجنة القانونية في المجلس، وكان في استقبالهم المحامي في مؤسسة الضمير سامر موسى.

وأكدت مقرر لجنة الرقابة النائب هدى نعيم عن تضامن اللجنة والمجلس مع مؤسسة الضمير وكافة المؤسسات الحقوقية، مشددة على دعم المجلس للحريات العامة وحقوق الإنسان، والرقابة على أداء المؤسسات الحكومية ورصد أي تجاوزات قد تحدث. وأوضحت نعيم أن ما حدث يستهدف العلاقة الحميمة بين الحكومة والتشريعي من جهة ومؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني من جهة

الأثم على مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان مؤخرا، والتعرض لها بالسرقة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تكثيف جهود مؤسساتنا الحقوقية في إطار مساعيها الدؤوبة لفضح مخططات الاحتلال، وخاصة في أعقاب المفاعيل القانونية والسياسية التي أعقبت عرض تقرير غولدستون على المؤسسات الدولية. وأشاد البيان بدور مؤسسة الضمير

في أداء واجبها إزاء فضح مخططات الاحتلال، مشددة على ضرورة حماية مؤسسات حقوق الإنسان وتقديم الدعم الكامل لها في إطار تحقيق أهدافها الوطنية النبيلة في ظل المرحلة الحالية التي تشهد تغولا صهيونيا غير مسبوق. ودعا بيان اللجنة الأجهزة الأمنية في غزة إلى سرعة الكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة.

د. بحر يدعو سلطة رام الله لرفع يدها عن مقر المجلس برام الله

استنكر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ممارسات أجهزة عباس في الملاحقة والتضييق التي تستهدف نواب كتلة التغيير والإصلاح والتي ترقى هذه المرة إلى مصاف التهديد الجسدي للبعض منهم، لتضاف إلى جملة الممارسات القمعية المتخذة ضدهم، وعلى رأسها استمرار منعهم من دخول مقر المجلس برام الله، وحجزهم عن مزاوله مهامهم الطبيعية في إطار المجلس التشريعي وخارجة، واقتحام مكاتبهم ومنازلهم واختطاف ذويهم.

وحمل د. بحر السيد عباس رئيس السلطة منتهي الولاية شخصيا وحكومته اللاشعورية وقادة أجهزة ته الأمنية المسؤولية الكاملة عن أي أذى قد يحيق بأي من إخواننا النواب تحت أي ظرف من الظروف، كما دعا سلطة رام الله، بكافة قادتها وأركانها، إلى وقف كافة أشكال التضييق والملاحقة التي يتعرض لها نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، وإفساح المجال أمامهم لأداء واجباتهم البرلمانية ومسؤولياتهم الوطنية، وإصدار الأوامر بفتح مقر المجلس برام الله أمام رئيس المجلس د.عزيز دويك وهيئة رئاسة المجلس والنواب الآخرين، مؤكدا أن استمرار ملاحقة النواب وتعطيل عمل المجلس بالضفة يشكل جريمة وطنية وفضيحة سياسية لا يمكن إنكارها، والتأسي بحال نواب فتح في قطاع غزة الذين يملكون حرية العمل والتنقل والتعبير دون أي قيود.



خلال زيارة "التشريعي" لكلية نماء للعلوم والتكنولوجيا بغزة

د. بحر: نهضة كليات وجامعات التعليم العالي هي أساس نهضة الشباب والأمة



د.بحر يكرم كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا

قام الدكتور بحر بتقديم درع المجلس التشريعي الفلسطيني تكريماً للكلية على جهودها. وكان عميد الكلية قد عرض للوفد أقسام الكلية المختلفة وأهداف الكلية وخططها التطويرية

إداريين وأكاديميين ببذل مزيد من الجهد من أجل الارتقاء بهذه المؤسسة الحديثة بما يخدم الوطن والقضية للنهوض الشامل بشعبنا وطلابنا. وفي بداية الزيارة قام الوفد بجولة تفقدية لأقسام ومنشآت الكلية، كما

غزة- الدائرة الإعلامية

زار وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وكل من النائب محمد شهاب والنائب جميلة الشنطي كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا بغزة، وكان في استقبال الوفد رئيس وأعضاء مجلس إدارة الكلية وعميدها الدكتور معين البرش، ورؤساء الأقسام في الكلية.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن نهضة كليات وجامعات التعليم العالي هي أساس نهضة الشباب والأمة، ملفتاً إلى أن الجامعات في جميع أنحاء العالم هي مركز الثورات التحررية والعمل الوطني.

وأشاد دكتور بحر خلال زيارته بدور الكلية في الارتقاء بمستوى التعليم العالي في فلسطين، كما ثمن التطور الملحوظ في إنشاء عدد من الأقسام النادرة والتي يحتاجها شعبنا الفلسطيني، وأكد أن الكلية هي إضافة نوعية فريدة لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين، معبراً عن أمله أن يتم التواصل بين لجنة التربية في المجلس التشريعي الفلسطيني والكلية من أجل الوصول إلى أفضل المستويات. وناشد د.بحر القائمين على الكلية من

رئاسة التشريعي: تهديد سلطة رام الله باعتقال د. دويك يفتح الخيارات الفلسطينية نحو المجهول

أدانت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني بشدة تهديدات سلطة رام الله باعتقال د. عزيز دويك بعد انتهاء ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني.

وشدد د. بحر في تصريح صحفي على أن التهديد باعتقال د. دويك الذي يمثل رأس الشرعية الفلسطينية يشكل تطوراً خطيراً، ولا يمكن السكوت عنه أو المرور عليه مر الكرام، مؤكداً أن ذلك يشكل انحطاطاً وطنياً وانزلاقاً سياسياً قد يترتب عليه تداعيات غير مسبوقة. ولفت إلى أن محاولة المساس بشخص د. دويك والتعرض له يشكل تعبيراً صارخاً عن زيف دعاوى الشراكة والديمقراطية التي تتغنى بها حركة فتح وسلطة رام الله، وانتفاء قيم المصالحة السياسية والاجتماعية التي نحاول جاهدين إعادة نشرها في ثنايا المجتمع الفلسطيني إثر الأزمات السياسية والشروع الاجتماعية التي أثخن فيه إبان الأعوام الأخيرة.

كما حذر د.بحر سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية من مغبة أي مساس بشخص د. دويك بشكل أو بآخر أو بإخوانه النواب، مؤكداً أن ذلك يفتح الخيارات الفلسطينية نحو المجهول، ويدفع العلاقات الوطنية نحو أزمات حادة جديدة نحن في غنى كامل عنها، ويُعرض النظام السياسي الفلسطيني للانهايار التام. ودعا د.بحر الشقيقة مصر، وكافة فصائل العمل الوطني والإسلامي إلى العمل الفوري لوقف التعديات والممارسات الصارخة لسلطة رام الله، ولجم اندفاعها الأھوج نحو تدمير المجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني استجابة لنزوات حزبية طارئة ومصالح شخصية بائدة.

وتابع د. بحر في تصريحه الصحفي: "لم تكتمف سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية بمنع رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك من الوصول إلى مكتبه في مقر المجلس برام الله لمزاولة واجباته ومسؤولياته الوطنية والبرلمانية، وممارسة كافة أشكال التضيق والملاحقة بحق نواب كتلة التغيير والإصلاح وأسْرهم وذوئهم، بل تعدت ذلك كله إلى التهديد باعتقال د. دويك وزجه وراء أسوار السجون والمعتقلات الفلسطينية السلطوية".

الأجهزة الأمنية تستمر في انتهاك الحصانة البرلمانية للنواب وذوئهم

النائب نعيم: ممارسات السلطة تأتي في إطار إكمال الدور الذي يقوم به الاحتلال إزاء اختطاف نواب حماس



النائب الحلايقة: تكرار الاعتداءات على النواب تكريس واضح لخطوات مستقبلية أكثر سوءاً

التزامها بحماية أمن الاحتلال وتنفيذ البنود الأمنية من خطة خارطة الطريق"، وأشارت أن ما يزيد الأمر سوءاً أن هذه الخطوات تتسارع وتزيد في الوقت الذي وصلت قيادة رام الله بالمفاوضات العنيفة إلى طريق مسدود بل أوصلت القضية الفلسطينية إلى أسوأ أحوالها بعد أن أعطت الاحتلال وخلال عشرة أعوام غطاء لكل إجراءات ابتلاع الأراضي وتهويد القدس وضياع الحقوق .

وتابعت "فبدلاً من أن تعلن وبجراحة وصدق ولو لمرة واحدة عن أن الخيار الوحيد الذي يجب أن نلتف جميعنا حوله هو المقاومة وحمايتها تزيد سلطة رام الله من حملتها المسعورة ضد المقاومة وضد نواب الشعب، فلقد فقدت هذه السلطة رصدها وبوصلتها بعد أن فقدت شرعيتها وكرامتها".

وطالبت النائب حلايقة المؤسسات الحقوقية والإنسانية بإظهار وقفة شجاعة بجانب النواب وأسْرهم ومكاتبهم باعتبارهم يمثلون أبناء شعبهم ولا يجوز بأي حال انتهاك كرامتهم إلى هذه الدرجة، مشددة على ضرورة لجم مثل هذه التصرفات وإيقافها وتوفير الحماية القانونية لممثلي الشرعية والكف عن ممارسة التجاوزات القانونية بحقهم.

من جهتها اعتبرت النائب هدى نعيم الاعتداء على النواب ومكاتبهم وذوئهم من قبل أجهزة عباس في الضفة الغربية سلوكاً خارجاً عن كل المعايير والقوانين، ويأتي في إطار إكمال الدور الذي يقوم به الاحتلال من اختطاف لنواب حماس وسحب هويات المقدسيين منهم، وقالت في حديث خاص مع "البرلمان": "فما عاد لسلطة رام الله وأجهزتها الأمنية أي أخلاق أو قيم تحتمل إليها، وأصبح المعيار الوحيد لديها هو مدى

سميرة الحلايقة حذرت من خطوات قد تكون أكثر سوءاً مما مورس بحق النواب خلال السنوات الماضية. وقالت حلايقة "على ما يبدو فإن حالة الفلتان والإجراءات والاعتداءات التي يصعب حصرها والتي مورست بحق النواب لم تشف غليل من حاولوا واستمروا في تعطيل المجلس التشريعي بل أخذوا يلجأون إلى أساليب أكثر وضاعة في مطاردة النواب وأسْرهم وأبنائهم والعاملين في مكاتبهم".

وأكدت النائب الحلايقة أن كل ما يجري بحق النواب الإسلاميين في الضفة الغربية هو تجاوز صارخ للقانون الأساسي وامتياز لكرامة المجلس التشريعي والعملية الديمقراطية برمتها، وأضافت "أن الاعتداءات التي نفذت بحق ممثلي الشرعية تجاوزت العادات والقيم والأخلاق التي تربي عليها شعباً قاوم الاحتلال قروناً عديدة".

لم يكن اعتقال الأجهزة الأمنية في سلطة المقاطعة لأبناء كل من النائب حسن يوسف والنائب رياض رداد وانتهاك الحصانة البرلمانية للعائلة الأولى من نوعه، بل تخطت تلك الأجهزة جميع الخطوط الحمراء وانتهكت الحصانة البرلمانية للنواب أنفسهم عندما أقدمت على إطلاق النار المباشر على النائب حامد البيتاوي، وإحراق سيارات النواب ومكاتبهم، وليس آخر تلك الجرائم منع د.عزيز دويك من دخول المجلس التشريعي وممارسة مهامه كرئيس للمجلس، بل تستمر ملاحقة النواب وأبنائهم وتصويرهم من قبل أفراد الأجهزة الأمنية أمام بيوتهم وفي مكاتبهم.

عضو المجلس التشريعي الفلسطيني النائب

التشريعي اعتبرها قرصنة دستورية

محللون وقانونيون: إحالة صلاحيات المجلس التشريعي للمجلس المركزي جهل بالقوانين والدساتير الفلسطينية



د. أحمد الخالدي



د. نافذ المدهون



النائب / حسن خريشة



أ. مصطفى الصواف

بدأ الحديث مؤخرا عبر ناظقي ومسئولي حركة فتح عن نقل صلاحيات المجلس التشريعي للمجلس الوطني بعد انتهاء ولاية المجلس التشريعي مطلع العام المقبل ، وفيما رأت حركة فتح بعدم دستورية التشريعي بعد 2010/10/24 ترى حماس مدعومة من بنود القانون الأساسي أن ولاية التشريعي تنتهي بعد أداء اليمين الدستورية للمجلس التشريعي الجديد.

لا يوجد سند

وتعقيبا على ما تناقلته وسائل الإعلام حول نية المجلس المركزي نقل صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني إلى المجلس الوطني. قال د. أحمد الخالدي رئيس لجنة صياغة الدستور انه لا يوجد سند قانوني لمثل هذا الإجراء. مضيفا: "المنظمة تمثل الشعب من خلال العمل على إستراتيجية الحقوق وبالتالي الذي يدعي التمسك بالمؤسسات التحررية لابد من الأساس أن يتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني الذي أنشأ تلك".

بينما يؤكد د. نافذ المدهون المستشار القانوني للمجلس التشريعي الفلسطيني أن المجلس المركزي لا يتمتع بالشرعية القانونية كونه يتبع لمنظمة التحرير التي لا تحترم اللائحة الداخلية الخاصة بتنظيمها وبالتالي الشرعية الوحيدة التي بقيت للشعب الفلسطيني هي المجلس التشريعي.

ويتابع: "لم تهدأ محاولات تعطيل عمل التشريعي ليبقى أمامهم أن يسلبوه بالقوة ، فمحاولات نقل صلاحيته للمركزى قانونيا غير شرعية أما سياسيا فهي محاولة لإظهار المؤسسات ذات الشرعية القانونية وإضفاء الشرعية على بعض المؤسسات التي لا تتمتع بالشرعية". مؤكدا على أنها محاولة لتمديد ولاية الرئيس محمود عباس المنتهية وهى غير قانونية وفقا لأحكام القانون الأساس للسلطة.

وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون قد أعلن الأحد الماضي أن المجلس

المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية سيناقش خلال اجتماع له منتصف الشهر المقبل مسألة تسلمه لسلطات المجلس التشريعي لتعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المقرر في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠.

الشعب وحده

ويقول الخالدي: "حتى اللحظة المجلس التشريعي يعتبر مؤسسة دستورية لم تنته المدة المحددة له . حيث يمكن قبل نهاية المدة اتخاذ إجراء قانوني لإصدار الصفة التشريعية الشرعية على استمرار وجوده".

ويعتبر الدكتور الخالدي توجهات البعض بنقل صلاحيات التشريعي للمركزى وسيلة للضغط على القوى السياسية بغزة للموافقة على التوجه السياسى للسلطة . مشددا على أهمية البحث عن سبيل جديد للاتفاق حول المشروع الوطني بين القوى الفلسطينية كلها وليس استخدام السياسة والقانون والضغط الإقليمية والدولية لتخفيض سقف الحقوق الوطنية الفلسطينية على حد قوله.

وختم الخالدي حديثه قائلا: "المجلس المركزي منذ فترة طويلة لم يتم تشكيله أو إعادة انتخاب أعضائه . كما أن النظام الأساسي لمنظمة التحرير في المادة رقم "٢" ينص على أن المنظمة تباشر مسئولياتها وفقا لمبادئ الميثاق الوطني . فمن يتمسك بأن الميثاق تم تعديله يلغي الأساس القانوني لممارسة المنظمة لمسؤولياتها خارج

نطاق الميثاق الوطني".

فيما يؤكد د. المدهون أن: "الشعب الفلسطيني وحده الذي يحدد من سيتولى الولاية عن التشريعي من خلال انتخابات جديدة تأتي بأعضاء جدد غير ذلك لا تملك أي جهة سواء سلطة أو منظمة بحل التشريعي وإحالة مهامه لجسم آخر".

رغبات سياسية

وفي السياق ذاته اعتبر النائب المستقل في المجلس التشريعي د.حسن خريشة، تصريحات البعض في حركة فتح بإحالة صلاحيات المجلس التشريعي للمجلس المركزي جهلا بالقوانين والدساتير الفلسطينية . قائلا: "هناك من يقدم فتاوى عن جهل وعدم اطلاع على القوانين والجانب الآخر يتحدث بناء عن رغبات سياسية . على الرغم من عدم وجود فراغ قانوني ولا دستوري باعتبار المجلس التشريعي الممثل الشرعي المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني".

وأضاف خريشة: "بعد خروج عباس وإعلانه انسداد المفاوضات وخروج صائب عريقات وتصريحه بفشلها يتطلب منهما سياسيا الاستقالة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية أو البدء فوراً بحوار للبحث عن أجندات جديدة متمثلة بحل السلطة الوطنية الفلسطينية".

وأكد على أن نظام الحكم في فلسطين ديمقراطي برلماني لا يمكن الاستعاضة من خلاله عن المجلس التشريعي المنتخب شعبا بجسم غير منتخب.

وتابع النائب المستقل: "ما يتحدثون عنه من الناحية النظرية يمكن تطبيقه لكن واقعا لا يمكن باعتبار التشريعي منتخب من قبل الشعب الفلسطيني بل ستزيد الأزمة تعقيدا". مؤكدا على أن خيار المرحلة المقبلة يتمثل في حل السلطة الفلسطينية، من أجل إعادة القضية الفلسطينية لشكلها الطبيعي . قائلا: "السلطة لحتى اللحظة لم تقدم شيئا فلماذا تبقى".

فشل وانفراد

أما المحلل السياسي مصطفى الصواف فيرى أن مسألة نقل صلاحيات المجلس التشريعي للمركزى لها أبعاد سياسية تكمن وراء إلغاء كل المؤسسات التي أفرزتها السلطة وخاصة بالمجلس التشريعي . قائلا: "حماس تمتلك الغالبية الأكبر في حصة التشريعي لذا فهم يحاولون إخراج حماس عن المجال السياسى الفلسطيني بعد أن فشلت كل المحاولات من قبل حركة فتح وعباس وفشل آخر محاولة والمتمثلة بالعدوان الإسرائيلى الأخير على غزة".

ويضيف الصواف في تصريحات صحفية: "هناك محاولات في تلك الفترة متزايدة لإخراج حماس من المعادلة السياسية الفلسطينية والإنفراد بالقرار الفلسطيني بالإصرار على إجراء الانتخابات والتوقيع على ورقة المصالحة الوطنية دون تعديل خير دليل على ذلك". مشيرا إلى أن كافة القوانين والدساتير الفلسطينية منتهكة وغير خاضعة لأسس قانونية .

خلال زيارته إلى المحرر يونس حسين بعد اعتقال دام 22 عاماً

د. بحر يشيد بأسطورة التحدي والصمود التي يسطرها الأسري في السجون الصهيونية

للجندي شاليط بشروطها والإفراج عن جميع الأسري بما فيهم أصحاب المحكوميات العالية، للوصول إلى صفقة تبادل مشرفة يتم من خلالها كسر المعايير الإسرائيلية التي تفرضها والتي تعيق إتمام الصفقة إلى هذه اللحظة.

بدوره رحب المحرر يونس حسين بهذه الزيارة، وأطلع الوفد على الأوضاع المعيشية التي يعانيها الأسري والإجراءات التعسفية التي تنتهجها إدارة السجون بحقهم جميعاً .

وشدد على ضرورة توحيد أبناء الشعب الفلسطيني كافة للإفراج عن جميع الأسري وعدم التنازل عن الثوابت .

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بالصمود الأسطوري للأسري الفلسطينيين خلف القضبان وبدورهم الريادي في قيادة المقاومة الفلسطينية على مدار مراحلها المختلفة والدور الوحدوي الذي يلعبه الأسري داخل سجون الاحتلال.

وجاء ذلك خلال زيارة قام بها د. أحمد بحر يرافقه كلا من النائب جمال نصار والنائب محمد شهاب لتهنئة الأسير المحرر يونس حسين الذي أفرج عنه يوم أمس بعد اعتقال دام ٢٢ عاماً في السجون الصهيونية

وأكد د. بحر على ضرورة تمسك الفصائل الأسرة

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي

لا فراغ دستوريا بعد 24-1-2010 بحكم القانون والدستور

لا نأبه لتهديدات السلطة باعتقالنا، وأي اعتداء على أي نائب يشكل هتكا للحصانة البرلمانية التي كفلها الدستور

أطالب الدبلوماسية المصالحة وأن

ما يقوله الزعنون عار عن الوعي الدستوري والمنطق الديمقراطي، ويعدّ جريمة كبرى لا بدّ من وضع حدّ لها

المجلس التشريعي في رام الله

مغلق في وجوه جميع النواب

ومكتبي مغلق ولا يوجد حتى به

مفتاح ولا نعرف أين المفتاح

أطالب بخضوع أي انتخابات

مستقبلية لإشراف ورقابة كاملة من

جانب مؤسسات ديمقراطية دولية

حماية لها من التلاعب والتزوير

نفى الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني إمكانية حدوث أي فراغ دستوري بعد تاريخ 24-1-2010 استنادا إلى نصوص القانون والدستور الفلسطيني، مؤكداً أنه لا يجوز للمجلس المركزي غير المنتخب أن يعترض على المجلس التشريعي المنتخب. وأكد دويك في حوار خاص مع "البرلمان" أن ما يقوله رياض الزعنون رئيس

ما موقفكم من تصريحات سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حول إحالة صلاحيات المجلس التشريعي للمجلس المركزي لمنظمة التحرير؟

كلام سليم الزعنون ينافي النطق ويخالف الدستور الفلسطيني لأنه لا يجوز لجسم غير منتخب ومنتهية صلاحيته أن يعترض على جسم منتخب، وهذا يعد استخفافاً بإرادة الشعب الفلسطيني الذي أعطى صوته لنواب المجلس التشريعي.

أما تخوف الزعنون من حدوث فراغ دستوري فأنا أطمئن أنه مواد الدستور واضحة وقد راعت ذلك ونصت على أن المجلس القائم والحالي الذي رأسه تنتهي مع انتخاب مجلس تشريعي جديد وتحديدًا عند أداء اليمين الدستوري، فالمجلس قائم إلى حين إجراء انتخابات جديدة.

إذن ما هي التداعيات القانونية والسياسية المترتبة على سلب صلاحيات المجلس التشريعي؟

التبعات القانونية بيّنها ووضّحها الدستور وما يقوله الزعنون هو عار عن الوعي الدستوري وعار عن المنطق الديمقراطي، وأي انتهاك للدستور الفلسطيني يعد جريمة كبرى لا بد من وقوف الجميع عندها ووضع حد لها.

سمعنا طلبة الأعوام الماضية عن مضايقات وملاحقات ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح، هل بالإمكان وضعنا في صورة الأحداث لديكم؟

اشتكى العديد من الإخوة في الضفة من كافة المحافظات الضفة من اعتداءات الأجهزة الأمنية والملاحقات المخابراتية المتواصلة واستدعاءات لزوجات أحد الأخوة، إضافة إلى اعتقال أبناء النواب والعاملين في مكاتب التغيير والإصلاح والمراقبة المتواصلة للنائب ناصر عبد الجواد، وتهديد مدير مكتبي بعد أن اعتقلته السلطة وتهديد أكثر من مرة له أنه بعد ٢٥ يناير سنعتقلكم في هذه الزنزانة أنت والدكتور عزيز وجميع نواب التغيير والإصلاح.

ما التداعيات المترتبة على ذلك وطنياً حال

حدوثه لا سمح الله؟

لا نأبه لمثل هذه التهديدات، ولا تخيفنا ولا أحد يستطيع أن يوقف عمل نواب المجلس التشريعي الذين كفل لهم القانون الحصانة البرلمانية والدستورية، وأي اعتداء على نواب المجلس التشريعي هو اعتداء على الحصانة البرلمانية التي منحها الشعب الفلسطيني لنوابه وعلى الحقوق التي يتمتع بها النائب، فلا يجوز لأي كان أن يسأل أو يوقف عضو المجلس التشريعي إلا بقرار من أعضاء المجلس التشريعي وعن طريق رفع الحصانة البرلمانية عن النائب.

كيف تقيم حال وظروف نواب كتلة التغيير والإصلاح في ظل حالة الملاحقة والاستهداف التي تمارس ضدهم من قبل سلطة رام الله والاحتلال الصهيوني؟

حقيقة التجربة الديمقراطية الفلسطينية هي تجربة رائدة وجديرة بالتقدير والاحترام، فقد أقدمت إسرائيل على اعتقالنا ثلاث سنوات ونصف ولا زال ما يقارب ثمانية عشر نائباً قابعين في السجون الصهيونية، وبعد أن أفرجت إسرائيل عن بعضنا جاء دور السلطة التي عملت على التضييق على عمل نواب المجلس التشريعي ولم تسمح بأن يمارس نواب المجلس دورهم، إضافة إلى ذلك فقد فرض العالم مقاطعة شاملة على الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي بعد الانتخابات مباشرة ورفض أي شكل من أشكال التعامل معها، وهذا ما تسبب في عواقب كثيرة، وبالتالي المحاولات واضحة من أطراف عديدة وهذا كله لم يتمكن دون أن تحول من أداء الشرعية الفلسطينية لمهامها على أكمل وجه وقدر المستطاع، وهذا على عكس الإخوة في قطاع غزة الذين عملوا على أداء المهام والواجبات وتغطية الفراغ الدستوري حيث نجح الإخوة هناك بتغطيته عن طريق توكيلات النواب، ونجحوا في سن القوانين وممارسة دورهم على أكمل وجه.

ماذا عن نشاطاتكم الفعلية وممارستكم لهاكم البرلمانية في الضفة؟ هل لا زال مقر المجلس في رام الله مغلقاً أمامكم؟ وما

حدود الحركة والفعل المتاح أمامكم؟

حقيقة فإننا نمارس نشاطات عامة واجتماعية، والمجلس التشريعي في رام الله مغلق في وجوه جميع النواب ومكتبي مغلق ولا يوجد حتى به مفتاح ولا نعرف أين المفتاح، إضافة إلى أنهم يمنعون موظفي المجلس من التعاون معي أنا شخصياً بصفتي رئيس المجلس التشريعي أو حتى مع أي نائب.

هل من تواصل سياسي أو برلماني بينكم وبين الرئاسة أو حركة فتح؟

بعد خروجي من السجن قابلت السيد محمود عباس واتفقنا على عودة عمل المجلس التشريعي وحل الإشكالات، ومن أجل ذلك اجتمعنا مع باقي الكتل البرلمانية والقوائم الأخرى بما فيهم حركة فتح، ووقع جميع الإخوة على اتفاق حول تفعيل رئاسة المجلس وعودتي إلى مكتبي بما فيهم حركة فتح ممثلاً عنهم السيد عزام الأحمد، ولكن ما لبثت أن تنكرت حركة فتح لهذا التوقيع بعد أقل من ساعة من التوقيع عليه، وتواصلنا بعد ذلك مع الرئيس محمود عباس وأرسلت له عدة كتب لعودتي إلى المجلس التشريعي ولكن لم يصلني عليه أية ردود إلى هذه اللحظة.

هل تعتقد أن التوقيع على ورقة المصالحة المصرية كفيل بحل الأمور فعلياً على أرض الواقع في ظل رسوخ الانقسام بين حركتي حماس وفتح؟

الواجب على الإخوة المصريين أن يكثرُوا مبادراتهم وجهودهم الدبلوماسية لإنجاح المصالحة، وكل المحاولات لم تعط الثمرة والنتائج المرجوة وهناك خطأ واضح حقيقة يتمثل في أن الإخوة في حماس يطالبون مقارنة ما ورد في الوثيقة مع ما تم التوقيع عليه بين الأطراف المتحاورّة، وواجب الإخوة المصريين أن يفتحوا الورقة المصرية لأخذ هذه الملاحظات بعد أن ثبت وجود تراجع عن بعض التفاهات، ومن هنا أطالب من الدبلوماسية المصرية أن تستكمل جهودها وتأخذ ملاحظات الأطراف حتى تتم المرحلة الأولى لتوقيع الاتفاق ثم المرحلة الثانية

وهي التطبيق الفعلي لبنود المصالحة، وإن كنت لا تعجبني النوايا من بعض الفصائل، فكثيراً ما سمعت أبو مازن يتكلم كثيراً عن المصالحة وفي نفس الوقت يتكلم عن الظلمية والظالمين، وهنا أتساءل لماذا تعمل مصالحة مع ظلاميين!.

يرأسك ما هي مقومات صمود أي اتفاق للمصالحة، وما هي العناصر والشروط اللازمة لإخاخ أي اتفاق؟

لنجاح أي مصالحة فلسطينية لا بد من أن تتوفر عدة شروط، أو لا عدم تدخل الأطراف الخارجية المعنية بتعطيل الوضع الداخلي الفلسطيني، ثانياً لا بد من توفر حسن النوايا من جميع الأطراف وقبل ذلك كله لا بد من تهيئة الأجواء للمصالحة، ويتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية ووقف هذه الظاهرة نهائياً.

تزعّم بعض استطلاعات الرأي وجود انخفاض في التأييد الجماهيري لحركة حماس، أولاً هل تعبر هذه الاستطلاعات عن واقع الحال؟ وإن كانت كذلك ما هي البواعث والأسباب؟

لقد عشت فترة ما قبل الانتخابات السابقة ٢٠٠٦ وكنت أتابع ما تقوله الاستطلاعات، والتي كانت تعطي الحركة الإسلامية نتائج متدنية لا تتجاوز ٢٠٪، ولكن الواقع أن الناس أعطت وثبت خلال الانتخابات شعبية ومكانة الحركة الإسلامية وهذا ما لم تكن تقوله كل نتائج الاستطلاعات والتي مثلت مفاجأة، وذلك لأن الناس لا ترغب بأن تقول بما تريد أو أنه عندما يكون هناك محك فعلي للناس فإنها ترغب وتتوجه إلى الحركة الإسلامية، وقد يشير هذا كله إلى أن أي انتخابات قادمة سوف يقومون بتزويرها.

وقد أشارت استطلاعات الرأي العالمية إلى مدى النجاح الذي تحقّقه الحركة الإسلامية في الضفة وغزة في حال أجريت انتخابات حرة ونزيهة، وهذا ما دفع شمعون بيرس للتحريض على عدم إجراء انتخابات، مما دعا بعض الدول الغربية إلى إبداء عدم رغبتها في إجراء أي انتخابات مقبلة.

الفلسطيني في حوار خاص مع البرلمان:

ولا يجوز لمجلس غير منتخب أن يعترض على مجلس منتخب

ية المصرية أن تستكمل جهودها لتحقيق تأخذ ملاحظات حماس بعين الاعتبار

وطالب د. دويك بإخضاع أي انتخابات مستقبلية لإشراف ورقابة كاملة من جانب مؤسسات ديمقراطية دولية حماية لها من التلاعب والتزوير، مستخفا في الوقت نفسه بتهديدات السلطة باعتقاله بعد تاريخ 14 يناير المقبل، ومؤكدا على أي اعتداء على أي نائب يشكل هناك للحصانة البرلمانية التي كفلها الدستور الفلسطيني

ما الذي يمكن توقعه لو بقيت الأمور على حالها الراهن بعد تاريخ 2010/1/24؟

الحقيقة أنا لا أتمنى ذلك ونتمنى أن تنجز المصالحة ونرجع إلى الشرعية الفلسطينية وتطبيق القانون الفلسطيني وإلا فإن شرعية الآخرين ستكون محل جدل، وولايتنا القانونية مستمرة حتى يتم انتخاب مجلس تشريعي جديد.

هل يحتمل الوضع الفلسطيني تكرار نفس سيناريو الحصار فيما لو فازت حركة حماس في أي انتخابات قادمة؟

أحد الشروط لتهيئة الأجواء للانتخابات هي الحرية للناس كي تنتخب وتطلب من العالم احترام نتائج العملية الديمقراطية أيا كانت نتائجها.

هل يمكن أن نرى د. عزيز دويك مرشحاً لرئاسة السلطة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية المقبلة؟

أريد للعملية الديمقراطية أن تأخذ مجراها الصحيح وأنا ضد أي عملية ديمقراطية مصممة بمقاييس معينة كما يحدث في بعض الدول العربية التي لا يوجد بها ديمقراطية، فهي تفصل وتصمم لتتناسب مع أشخاص محددين لخدمتهم، فأنا مع دعم العملية الديمقراطية الصحيحة وعندئذ سيكون لي رأي للدفاع عن هذا الموقف.

ما تقييمك للتجربة الديمقراطية الفلسطينية بعد أن شارب المجلس التشريعي على نهاية مدته القانونية؟

تجربة رائدة وهي بحاجة إلى صدق النوايا في التطبيق بعيداً عن الديمقراطية المصممة أو المقيدة بمقاسات معينة فلا يمكن أن تجري انتخابات والناس تحارب في أقواتها ويتم استخدام أسلوب العصا والجزرة حتى تحمل الانتخابات القوم مرة أخرى.

ما تقييمك للتجربة البرلمانية والأداء البرلماني لكتلة التغيير والإصلاح طيلة السنوات الأربع الماضية؟

الإخوة في غزة غطوا الفراغ الدستوري

هل تعتقد أن تفعيل المجلس التشريعي سيكون حاضراً في إطار اتفاق المصالحة الوطنية الداخلية؟ وموقفكم في حال تم تهميش التشريعي؟

لا يمكن إجراء أي انتخابات مقبلة في ظل تهميش المجلس الحالي ولا يمكن لأي قانون انتخابات أن يطبق ما لم يعرض على المجلس التشريعي، وتغييب عمل المجلس طوال السنوات السابقة يسىء إلى كل مصطلحات التوافق الوطني وإجراء المصالحة والتوقيع على الاتفاق، ومما يبدو فإن تهميش المجلس مقصود وواضح ويراد به تهميش عمل نواب كتلة التغيير والإصلاح وما نسعى إلى تحقيقه من برامج وهو حلقة في سلسلة ابتدأت بفرض الحصار ومن ثم اعتقال النواب ثم منع السلطة للنواب من أداء مهامهم وواجباتهم.

هل تعتقد أن الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة أيا كان موعدها كفيلة بحل وتفكيك الأزمة الفلسطينية الداخلية؟

ذلك ممكن إذا تم توفير الأجواء الملائمة لإجراء الانتخابات، ووجدت النوايا الحقيقية والصادقة لذلك.

هل أنت متفائل بإمكانية بناء الثقة المتبادلة بين حركتي فتح وحماس؟

أرجو ذلك وأنا دائماً متفائل والبعض يلومني بسبب هذا التفاؤل وديننا الإسلامي حثنا على أن نكون متفائلين ونتطلع للمستقبل بشكل أفضل وأنا بطبعي أنظر للأمور دائماً بنظرة تفاؤلية ونتمنى أن يحدث ذلك يوماً من الأيام ولكن حقيقة ما نراه وما نلمسه في الضفة الغربية لا يبشر بخير.

تأسساً على ذلك هل ترى فرصة حقيقية لشراكة سياسية ووطنية قادمة بين حركة فتح وحماس؟

إذا كان القرار وطنياً وبعيداً عن تدخلات الإدارة الأمريكية والإسرائيلية يمكن أن يكون هناك شراكة حقيقة بين الجميع.



البروفيسور / عزيز سالم دويك

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

مواليد عام ١٩٤٨م في جمهورية مصر العربية متزوج وأب لسبعة أبناء وبنات تعرض للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي أكثر من خمس مرات أبعد إلى مرج الزهور في لبنان في العام ١٩٩٢م، وكان ناطقاً باسم المبعدين باللغة الانجليزية، في حان كان الشهيد عبد العزيز الرنتيسي ناطقاً باللغة العربية. حاصل على شهادة الدكتوراه تخطيط إقليمي وعمراني- جامعة بنسلفانيا- فيلادلفيا الولايات المتحدة. حاصل على ثلاث شهادات في الماجستير في التخطيط والتربية. تولى منصب رئيس جمعية أصدقاء المريض بنابلس لعدة سنوات. فاز بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م عن مدينة الخليل. انتخب رئيساً للمجلس التشريعي الفلسطيني بالأغلبية. اعتقل بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٦م.

التفاوضي الذي تنته حركة فتح طلبة العقديين الماضيين وما هي البدائل المتاحة؟

لقد أعلنت حركة فتح على لسان رئيسها السيد محمود عباس أنها فشلت ولم تعط أي ثمرة إلا الصبار والمرار الذي لحق بالشعب الفلسطيني طوال العقدين الماضيين، ولم تحقق أي شيء، وأقول إن البدائل بسيطة جداً وهي أن يجتمع القادة الفلسطينيين جميعاً من كل الفصائل حتى يقرر الجميع إلى أين المسير بعد أن فشل نهج المفاوضات وعند ذلك يقرر الشعب أين هو المسار الصحيح.

ما الدور المنوط بالمجلس التشريعي إزاء تفعيل تقرير القاضي جولدستون؟ وهل يمكن أن نرى قادة الاحتلال أمام منصات العدالة الدولية كمجرمي حرب قريباً؟

هذا ما يمكن أن نرى ولا يعلن مسبقاً، ولعل العالم عبر تقرير غولدستون قد أكد وبين أن الاحتلال قد تجاوز كل الخطوط والأعراف الدولية بالانتهاكات والاعتداءات التي لحقت بالشعب الفلسطيني، ونتمنى ذلك يوماً أن نرى مجرمي الحرب قريباً قيد الاعتقال.

وأدأهم متميز، أما في الضفة الغربية فعندنا مناكفات لم تنتهي وكنت أتمنى أن تنتهي بخروجي من السجن وهذا يجعل أي تقييم موضوعي محل شك.

الحقيقة نحن لم نفشل ولكن تمت المحاولة لإفشالنا وهذا لا يعبر بحال من الأحوال عن حقيقة قدراتنا وكفاءتنا وعدم تمكننا من تطبيق برنامجنا الانتخابي.

هل تعتقد أن الظروف والبيئة الواقعية في الضفة الغربية مناسبة لإجراء الانتخابات حال تقرير إجرائها منتصف العام المقبل أم أن البيئة الأمنية تبدو عصية على الاختراق؟

أنا طالبت بأن تقوم مؤسسات ديمقراطية دولية بإعطاء ما يسمى الضوء الأخضر لانتخابات وإن وجدت أن الساحة الفلسطينية مهية لذلك وأن تكون تحت إشرافها ومراقبتها وبعيداً عن التلاعب، وإذا تمت الانتخابات دون توافق ودون بيئة ملائمة فحين نتحدث عن انتخابات ديمقراطية مصممة على مقاسات معينة، والنية معقودة على تزويرها.

ما تقييمك للمشروع السياسي

مواد الدستور واضحة، والمجلس التشريعي الذي رأسه سيبقى قائماً حتى انتخاب مجلس تشريعي جديد

أداء التشريعي في غزة متميز، ولم نفشل وتمت المحاولة لإفشالنا وهذا لا يعبر بحال عن حقيقة قدراتنا وعدم تمكننا من تطبيق برنامجنا الانتخابي

حركة فتح اعترفت بفشل نهجها السياسي، وأدعو لتوافق فصائلي حول البدائل المستقبلية

لجنة الرقابة في "التشريعي"

تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة الخارجية د. أحمد يوسف



لجنة الرقابة في التشريعي تجتمع مع وكيل وزارة الخارجية د.أحمد يوسف

يوسف إنجازات وزارته على مدى الثلاث سنوات السابقة، ملفتا أن الحكومة العاشرة كانت منعزلة عن المجتمع الدولي وقال "من كان يتواصل من الدول الغربية مع الحكومة كان يأتي لمعرفة أسلوب تفكير حركة حماس ومدى إمكانية تعاونها في المجال السياسي"، وبين أن الوزارة لها دور لتوضيح الرؤى والمواقف السياسية للدول الغربية، مؤكداً أن وزارته تواصلت سابقاً مع بعض الدول والمؤسسات لتوضيح عدداً من القضايا السياسية في إطار العمل على نزع الالتباسات الحاصلة، والدفع باتجاه كسر قيود العزلة السياسية المفروضة على قطاع غزة.

المهام الموكلة للوزارة وطاقة عمل الوزارة والعقوبات التي تواجهها. من جهتها طالبت النائب هدى نعيم مقرر لجنة الرقابة في المجلس ضرورة التوصل المستمر بين الخارجية والمجلس وإمداد المجلس بمواقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية وتطوراتها، وتوفير تقارير عن قضايا تخص الوضع الفلسطيني، كما طالب بضرورة تبني عمل دبلوماسي في الخارج. من جهته استعرض الدكتور أحمد يوسف وكيل وزارة الخارجية طبيعة العمل الحالي لوزارة الخارجية والمعوقات التي تقف أمام عملها وكما استعرض د.

عقدت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الخارجية في الحكومة الفلسطينية الدكتور أحمد يوسف، بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة وأعضاء اللجنة النائب سيد أبو مسامح والنائب هدى نعيم، كما حضر كل من النواب الدكتور الم سلامة والدكتور عاطف عدون، وأجمال نصار، وذلك في مقر المجلس التشريعي. وبين رئيس لجنة الرقابة النائب العبادسة أن الجلسة تهدف لوضع المجلس في تصور عمل وزارة الخارجية خاصة في ظل الحصار المفروض على القطاع، كذلك

بيان صادر عن رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني

سلطة رام الله تدمر المشروع الوطني وتقتود القضية الفلسطينية إلى الهاوية المحققة

ليس غريباً أن تستمرّ سلطة رام الله حال الانحدار السياسي، وأن تتخذ يوماً بعد يوم من المواقف والسياسات ما يدمر المشروع الوطني الفلسطيني ويفرغه من مضامينه الحقيقية، ويقود قضيتنا الوطنية إلى هاوية محققة وكوارث سياسية لا حصر لها.

ولم يكن تصريح صائب عريقات الأخير حيال بأس سلطة رام الله من إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة نتيجة استشراء الاستيطان، وتأييده لفكرة الدولة ثنائية القومية، إلا أحد مظاهر التردّي السياسي والتخاذل الوطني الذي يهدف إلى نشر اليأس والقنوط في نفوس الفلسطينيين، والترويج لسياسات هابطة ومواقف انهزامية تدفع الساحة الفلسطينية نحو مزيد من التفتت والتفسخ والانقسام.

إن رئاسة المجلس التشريعي إذ تدين تصريحات عريقات اللا وطنية لتؤكد على ما يلي:

أولاً: إن هذه التصريحات تعبر عن حقيقة مواقف وسياسات سلطة رام الله التي يقودها السيد محمود عباس ذو النهج السياسي المعروف الذي يمتنن التنازل والاستسلام كأداة للاستمرار السياسي، ووسيلة لإدامة سلطته السياسية المرتعنة للمال السياسي، والمربطة بديمومة التساوق مع المواقف الأميركية والصهيونية المعادية لحقوقنا وتطلعاتنا الوطنية.

ثانياً: إن فكرة الدولة ثنائية القومية هي فكرة مرفوضة جملة وتفصيلاً، وتعبّر عن قفزة نوعية في مجال الهبوط السياسي والارتكاس الوطني الذي أدمنت عليه سلطة رام الله، مؤكدين أن شعبنا، على اختلاف توجهاته وشرائحه، يرفض مثل هذه الأفكار الغربية والمواقف المدانة التي ترقى إلى مستوى الجريمة السياسية والخيانة التامة للحقوق والثوابت الوطنية.

ثالثاً: إن هذا الموقف الانهزامي يشكل إلغاء لتاريخنا الوطني ومسيرة كفاحنا الدامية في مواجهة الاحتلال التي دفعنا في سياقها عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين، وتحملنا معاناة وآلاماً عَزْ نظيرها في العصر الحديث، وواجهنا حروباً شرسة مجنونة استهدفت استئصالنا واقتلاعنا من جذورنا، وأتت على الأخضر واليابس، ليأتي بعدها من يروج لأفكار ومواقف تتنكر لدمائنا وجروحنا وشهدائنا، ويطمس نواهد الأمل المفتوحة على شرفات الغد المشرق الذي نستشرف فيه العزة والانتصار، ويحاول إقناعنا بتسليم رقابنا وحقوقنا للاحتلال المجرم ووضعنا رهائن ورعايا لسياسته النازية وإجرائاته العنصرية، والتخلي تماماً عن حقوقنا الثابتة والمشروعة في وطن الأمجاد والبطولات والمقدسات.

رابعاً: إن هذه المواقف المتخاذلة تأتي في سياق تهيئة الساحة الوطنية والشارع السياسي وإعداد الأرضية الشعبية، لاستقبال مواقف سياسية جديدة أكثر تخاذلاً وانهزاماً قد تتوج باتفاقيات تصفوية مهينة وفق الرؤية والمشروع الأميركي الذي يتم إعداده لإنهاء القضية الفلسطينية وطى ملفها بشكل تام.

خامساً: إن هذا الموقف وسواء من المواقف البائسة لسلطة رام الله لا تعبر حقيقة عن أي مسعى جاد لوأد الانقسام الفلسطيني، وحث الخطى باتجاه المصالحة الوطنية، والعمل على بلورة توافقات وطنية على إرساء برنامج سياسي موحد لإنقاذ القضية الوطنية من مخاطر الاستهداف والتصفية التي يتم حيакتها إقليمياً ودولياً.

د. أحمد بحر

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

التشريعي: هيئة رئاسة المجلس قانونية ودستورية ومستمرة حتى انتهاء مدتها القانونية، وموقف

فتح يعبر عن مهزلة قانونية وسخف سياسي وتخوّصات إعلامية

الفلسطيني.

كما اعتبر أن إقرار لجنة الانتخابات المركزية المشكّلة من طرف الرئيس منتهي الولاية محمود عباس بالعجز عن تنظيم الانتخابات في يناير القادم ما هو إلا دلالة صارخة على حجم التخبّط الذي يعتري سلطة رام الله، ومدى الحاجة الماسة للعودة إلى موجبات المصلحة الوطنية الفلسطينية، والنزول على قرار المصالحة الوطنية الحقيقية واستعادة التوافق الوطني الأصيل تمهيداً لإجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة متوافق عليها في بيئة صحية وسليمة بعيداً عن المؤثرات والتدخلات الخارجية.

وأضاف د.بحر أن حركة فتح وسلطتها في رام الله لم تكثف حركة فتح وسلطتها في رام الله بإغلاق مقر المجلس التشريعي في رام الله، ومنع الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس من الوصول إليه، وحجزهم عن أداء أعمالهم واجباتهم البرلمانية، ومحاولة تعطيل عمل المجلس التشريعي بكافة السبل غير الوطنية والأشكال اللا أخلاقية، بل تحاول بين الفترة والأخرى الطعن في شرعية هيئة رئاسة المجلس عبر اختلاق أقاويل باطلة ومبررات واهية لا تمت إلى القانون الأساسي الفلسطيني بصلة.

شرعية هيئة رئاسة المجلس لا تشكل أية قيمة قانونية أو دستورية أو حتى سياسية في ظل الحقائق القانونية والسياسية والوطنية التي تظلل واقعنا الفلسطيني، ولا تشكل أدنى إزعاج لهيئة رئاسة المجلس التشريعي التي تعمل وتتحرك على أساس قانوني متين وأرضية دستورية صلبة.

وتابع بحر "إن جملة مواقف فتح وسلطتها إزاء هيئة رئاسة المجلس، والنواب المختطفين في سجون الاحتلال، تميط اللثام عن عمق التحالف الوثيق بينها وبين سلطات الاحتلال الصهيوني، وتفضح مدى إغفال القوم في التساوق مع مخططات الاحتلال، والتواطؤ لضرب التجربة الديمقراطية الفلسطينية وتزيفها من مضامينها الحقيقية، وقطع الطريق أمام حركة حماس لأخذ فرصتها الكاملة في إنفاذ مشروعه السياسي وبرنامجهما الانتخابي على الساحة الفلسطينية".

وشدد د.بحر على أن د. عزيز دويك سيبقى رئيساً للمجلس التشريعي، وإن هيئة رئاسة المجلس ستبقى مستمرة على فاعليتها وتواصلها البرلماني حتى انتهاء مدتها القانونية، وستمارس كافة مهامها القانونية والدستورية، ومن بينها تولي د. عزيز دويك رئاسة السلطة مؤقتاً حسب الأصول، وذلك انسجاماً مع بنود ونصوص الدستور

استهجنّت رئاسة المجلس التشريعي المهاترات التي تفوّه البعض بها من ناطقي فتح تعريضاً بموقع رئاسة د. دويك، والخروج عن أصول الأدب واللباقة الوطنية والسياسية، وإتيان مواقف فتوية عصبوية بعيداً عن أي مسؤولية وطنية أو قانونية.

وأكد د. بحر أن المواقف التي تروجها حركة فتح وسلطتها ضد هيئة رئاسة المجلس التشريعي تشكل هرطقات فتوية وسخف سياسي وتخوّصات إعلامية، تعبّر عن مهزلة قانونية ودستورية يتم في إطارها مواصلة ذبح القانون الأساسي

الفلسطيني الذي تؤكد نصوصه القطعية على شرعية هيئة رئاسة المجلس دون أي لبس أو انتقاص.

واعتبر أن الحملة الإعلامية التي تشنها فتح وسلطتها ضد د. دويك وهيئة رئاسة المجلس تبدو انعكاساً لأزمة سياسية ووطنية خانقة تجتاح القوم الذين أفلسوا سياسياً ووطنياً، وأضحت جعبة مشروعهم خاوية من أي فائدة وطنية تصب في إطار خدمة القضية الفلسطينية وشعبنا الفلسطيني في ظل المعاناة الكبيرة والتحديات الهائلة التي نعايشها حالياً.

ولفت د. بحر إلى أن مواقف فتح وحمالاتها الإعلامية المشككة في

التشريعي: تكثيف الاستيطان الصهيوني في القدس مدعاة للوحدة الوطنية الصادقة ونبذ خيار التسوية الفاشل



استنكرت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني بشدة ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الصهيوني بإصدار أوامرها ببناء ٩٠٠ وحدة سكنية جنوبي القدس، فيما لا تتوقف جرافاتها عن هدم منازل المقدسيين بين يوم وآخر، دون أن تجد لها رادعا أو كابحا على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وأوضح د. بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن شعبنا الفلسطيني، وخاصة في مدينة القدس التي تتعرض لأبشع مخططات التهويد والتهجير لأهلها الصامدين، قد أصابه الملل والضجر من كثرة تصريحات الشجب وبيانات الاستنكار، وهو أكثر ما يكون حاجة هذه الأيام إلى من يتولى ترجمة الأقوال إلى أفعال، وإحالتها إلى برامج عملية تستهدف دعم صمود أهلنا المقدسيين، وتعزيز مقومات ثباتهم في وجه الهجمة الصهيونية الشرسة التي تستهدف محوهم عن الخارطة الديموغرافية في المدينة المقدسة.

وقال دبحر في تصريح صحفي "إن تكثيف الاستيطان الصهيوني في القدس المحتلة، واكتسابه أبعادا خطيرة عبر تكامل مخطط التهجير والاقتلاع كمّا ونوعا، يستوجب نزولا فوريا على مقتضيات المصالحة الوطنية الصادقة، والدفع المباشر باتجاه استعادة التوافق الوطني، وتذليل كافة العقبات التي تحول دون التوقيع على الورقة المصرية، داعين الأشقاء في مصر إلى إبداء المرونة الكافية لإتمام المصالحة الفلسطينية بغية إتاحة الفرصة للتفرغ الكامل بهدف مواجهة القضايا والتحديات الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها مواجهة الأخطار التي تستهدف القدس والمسجد الأقصى".

وأكد أن شراسة الهجمة التي تستهدف القدس وأهلها تستدعي من السلطة الفلسطينية في رام الله مراجعة حقيقية لخيار التسوية الذي لا زالوا يؤمنون به ويراهنون عليه حتى اليوم رغم

متوالية الفشل والإخفاقات التي مُني بها خلال العقدين الأخيرين، مؤكداً أن مستوى الأخطار والتحديات التي تتربص بقضيتنا الوطنية تقتضي وضع خيار التسوية الفاشل وراء ظهورنا، والدفع باتجاه فتح الخيارات بما يسمح بتكريس حق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بغية استعادة حقوقه المشروعة، بعيدا عن الخطوات عديمة القيمة والجدوى السياسية الوطنية التي يتم طرحها هذه الأيام من قبيل إعلان الدولة من طرف واحد، ما يشكل هروبا من تحمل المسؤولية الوطنية، والتفافا على سقوط المشروع السياسي الذي تبنته السلطة

ونافحت عنه حتى اليوم. ودعا د. بحر كافة الفعاليات والقوى والمؤسسات العربية والإسلامية إلى تقديم برامج دعم حقيقية، سياسيا واقتصاديا وإعلاميا، نصرة للمدينة المقدسة وأهلها الصامدين في مواجهة المخططات الصهيونية، والعمل على ابتكار أساليب عمل نوعية من خلال تشكيل مراكز وقوى ضغط سياسي فاعلة تكفل طرح قضية القدس على الأجندة الدولية، مما يعطي القضية بعدا هاما، ويعمد إلى محاصرة السياسات الصهيونية العدوانية دوليا.

التشريعي: الجولة الصحفية في سجن الوقائي بالخليل محاولة فاشلة للتستر على البيئة الأمنية القبيحة التي تحكم الضفة

استهجنّت رئاسة المجلس التشريعي المسرحية الإعلامية المكشوفة التي تمتهنت سلطة رام الله أدوارها وفصولها لحرف الأنظار عن جرائمها بحق أبناء حماس والمقاومة الفلسطينية على أرض الضفة الغربية، والتغطية على إغائها الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة.

وأوضحت رئاسة التشريعي أن سلطة رام الله في واحدة من خدعها وفبركاتاتها الإعلامية التي أبدعت فيها، أقدمت أجهزتها الأمنية مؤخرا على تنظيم جولة لبعض الصحفيين في سجن جهاز الوقائي بمدينة الخليل بهدف ما أسموه تفقد أوضاع المعتقلين السياسيين هناك.

وأكدت رئاسة التشريعي أن الجولة الصحفية التي نظمتها أجهزة أمن سلطة رام الله في سجن الوقائي بالخليل تمثل لعبة مفضوحة ومحاولة مكشوفة لا تنطلي على أحد من أبناء شعبنا، وتستهدف أساسا تجميل الوجه القبيح لسلطة رام الله، والتستر على البيئة الأمنية الشرسة التي تحكم الضفة الغربية حاليا.

وأضافت رئاسة التشريعي أن أبسط مقتضيات العقل والمنطق الوطني تقتضي فتح سجون الضفة أمام نواب الشعب الفلسطيني، وخاصة نواب كتلة التغيير والإصلاح، لمراقبة وتقويم أداء الأجهزة الأمنية هناك وفق نصوص القانون الأساسي الفلسطيني، وتسهيل مهامهم في أداء وظائفهم التشريعية والرقابية على أكمل وجه بدلا من محاربتهم وممارسة كل أشكال التضيق والملاحقة والاعتقال ضدهم وضد أسرهم وذويهم، ومنعهم من الوصول إلى مقر المجلس في رام الله.

وتابعت: "إن المدخل الصحيح لا يكمن في ممارسة التضييل الإعلامي والاستخفاف الوطني عبر تنظيم جولات صحفية لا قيمة لها لسجن أو آخر، بل يكمن في إلغاء مبدأ الاعتقال السياسي إلى الأبد، والتجارب مع نصوص القانون والدستور الفلسطيني التي دعا إليها المجلس التشريعي حول إطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، والانسجام مع شروط ومتطلبات المصالحة الوطنية الحقيقية، وعدم امتنان كرامة الإنسان الفلسطيني الذي يتعرض لقهر الاحتلال الصهيوني وسلطة رام الله في آن واحد".

وشددت رئاسة التشريعي على أن القمع والاضطهاد والإجرام بلغ في سجون سلطة رام الله مستويات غير مسبوقة، وأنه لم يعد هنالك شك في شراسة التعذيب الذي تمارسه زبانية الأجهزة الأمنية هناك، والذي وصل في بعض الأحيان إلى حد القتل والشهادة التي طالت بعض المعتقلين من أبناء حركة حماس، موضحة أن هذا المسلسل البشع متكامل السلاسل والحلقات ولم تفلح كل المناشدات الوطنية والدعوات الحقوقية، وعلى رأسها مطالبات ونداءات المجلس التشريعي الفلسطيني، في وقفه أو الحد منه وتخفيفه على أقل تقدير.

الإطار القانوني لمؤسسات التعليم العالي

ثقافة قانونية

إعداد: أ. غادة سلمان مزيد - مساعد قانوني/ المجلس التشريعي الفلسطيني

لقد تكفل قانون التعليم العالي رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ بتحديد النظام القانوني لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات الفلسطينية) وذلك من خلال التطرق إلى محورين:

أولاً: أنواع الجامعات الفلسطينية
ثانياً: النظام القانوني للجامعات الفلسطينية

أولاً: أنواع الجامعات الفلسطينية.
نصت المادة (١٠) من قانون التعليم العالي أعلاه على تقسيم الجامعات الفلسطينية إلى ثلاثة أصناف أساسية على النحو التالي:

١- مؤسسات التعليم العالي الحكومية: وهي التي تنشأ بقرار عن مجلس الوزراء وتتبع لوزارة التعليم العالي إدارياً ومالياً مثل جامعة الأقصى وجامعة القدس المفتوحة.

٢- مؤسسات التعليم العالي العامة: تتميز باستنادا للمادة (١١) من قانون

التعليم العالي بوجود مجلس أمناء تتحدد إختصاصاته وفق نظام خاص، مثل الجامعة الإسلامية وجامعة النجاح بالضفة الغربية وجامعة بيرزيت...

٣- مؤسسات التعليم العالي الخاصة: تتميز بتوفرها على مجلس إدارة وتخضع استناداً للمادة (١٦) من قانون التعليم العالي لإشراف ومراقبة وزارة التربية والتعليم من حيث اعتماد المناهج والهيئة التدريسية مثل جامعة فلسطين والجامعة الأمريكية في جنين.

ثانياً: النظام القانوني للجامعات الفلسطينية.

١- مؤسسات التعليم العالي الحكومية: تخضع إلى التبعية المطلقة لوزارة التربية والتعليم العالي ولا تتمتع بأية إستقلالية مالية أو إدارية، وتكون الحكومة هي الجهة المسئولة عن

نشاطات الجامعة بأكملها من حيث المناهج وتعيين الطاقم الأكاديمي والتوجهات العامة للجامعة، وتدار مؤسسات التعليم العالي الحكومية عبر رئيس تعيينه الوزارة ومجلس إشتشاري، ويخضع العاملون والأكاديميون بها لأحكام قانون الخدمة المدنية باعتبارهم موظفون يتبعون الدولة.

٢- مؤسسات التعليم العالي العامة: تتمتع بالإستقلال الإداري والمالي والقانوني الذي يبعدها عن الرقابة المباشرة لوزارة التعليم العالي، وتبقى لهذه الأخيرة سلطة إشراف محدودة عليها، ويتولى إدارة هذه الجامعات مجلس أمناء وفقاً للمادة (١٥) بحيث يتولى تحديد السياسة العامة للجامعة وتوجيه مجلس الجامعة الذي يتولى الإدارة اليومية لشؤون الجامعة وفق أنظمة تصادق عليها وزارة التعليم العالي.

أما تمويل الجامعات العامة فإنها تتلقى جزءاً من ميزانيتها من وزارة التعليم العالي استناداً للمادة (١٥) ويجب عليها أن ترفع كشفا سنوياً بحساباتها الختامية إلى وزارة التعليم العالي.

ويخضع العاملون في الجامعات العامة إلى الأنظمة التي تقررها إدارة الجامعة ولا سلطان لقانون العمل عليهم، فأنظمة الجامعة تكفل ضبط المرتبات والعلاوات وسعر الساعة والإجازات والتأديب، أما ما يتعلق بالعقود التي تبرمها الجامعات العامة مع الأكاديميين فإن نصوص العقد هي المرجع الأساس لضبط العلاقة بين الجامعة والمتعاقد، وفي حالة غياب العقد فإن المرجع الأساس يكون أنظمة الجامعة.

٣- مؤسسات التعليم العالي الخاصة: تخضع إلى أحكام القانون الخاص إنطلاقاً من التسمية، لكن ما يميز هذه

الجامعات أنها تخضع لرقابة أشمل من وزارة التعليم العالي وفقاً للمادة (١٥) من قانون التعليم العالي أعلاه لضمان حسن سيرها وإنسجام أنظمتها مع النصوص القانونية ذات العلاقة.

أما الإشراف على هذا النوع من الجامعات يكون من قبل الجهة المنشأة مثل هذه الجامعات سواء شركة أو بنك أو شخص طبيعي، أما الإدارة اليومية والتسيير لشؤون الجامعة يكون بواسطة مجلس المؤسسة وفق أنظمة داخلية تصادق عليها الوزارة فهي إدارة خاصة تخضع لأحكام القانون الخاص، ولعل أبرز خصائص الجامعات الخاصة أنها مؤسسات ربحية لا علاقة مالية لها بالدولة.

أما العاملون بها يخضعون لأنظمة الجامعة الخاصة أو العقود المبرمة مع الطواقم الإدارية والأكاديمية وتكون لبنود العقد المرجعية الأساسية لتحديد حقوق وواجبات الطرفين.



د. بحر: عباس لا يسعى لمصالحة حقيقية، وتحريضه لأمين عام الجامعة العربية على مقاطعة حماس سلوك سياسي مشين

وتابع: "إن تحريض عباس الأخير يعبر عن ضيق أفق وفهم قاصر لجدوى ومضامين العمل السياسي الذي تحكمه الحسابات والمصالح السياسية الدقيقة، وهو أقرب ما يكون إلى المناكفة الإعلامية العابثة منه إلى أي شيء آخر". وأضاف د. بحر قائلا: "يوما إثر آخر ثبت السيد محمود عباس رئيس السلطة المنتهية ولايته انسلاخه الكامل عن هموم ومعاناة شعبنا الفلسطيني، وغوصه الكامل في مستنقع الحزبية المقيتة التي أوردت شعبنا وقضيتنا موارد التهلكة والخسران، وأعادتنا سنوات وسنوات إلى الوراء".

بضرب واستهداف قطاع غزة من جديد، مما يثير كثيرا من علامات الاستفهام حول المخطط الصهيوني - العباسي الذي يتم التحضير له خلال الفترة القريبة القادمة. وأشار د. بحر إلى أن استمرار عباس لغة الشتم والتحريض يعبر عن عمق الأزمة السياسية والنفسية التي يرتكس في معمعانها إثر تخلي الأميركيين والصهاينة عن مواصلة دعمه ومنحه مواقف سياسية تكفي لإنعاش حياته السياسية وحفظ ماء وجهه أمام شعبه، مؤكدين أن عباس يحاول جاهدا تصدير أزمته السياسية والشخصية إلى الخارج بأي ثمن كان.

في دواليب ومسارات المصالحة الوطنية الفلسطينية، ومحاولة إنقاذ الصهاينة من ورطاتهم وأزماتهم من خلال سحب تقرير غولدستون أول مرة، بل أقدم على شكل جديد من أشكال التحريض ضد حركة حماس، حينما دعا الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى إلى مقاطعة حركة حماس وتحميلها مسؤولية الانقسام الفلسطيني. وبين أن هذا التحريض السافر يشكل دعوة صريحة لتشديد الحصار السياسي والاقتصادي ضد قطاع غزة، وإنزال معاناة أشد وأنكى بحق أهله الصامدين، وهو ما يتساق مع التهديدات العسكرية الصهيونية

اعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن سعي عباس لتحريض الدول العربية لمقاطعة حماس يشكل سلوكا سياسيا مشينا، ومحاولة جديدة لتحريض جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية التي تراها الشقيقة مصر. وأشار د. بحر إلى أن عباس لم يكتف بمحاربة المقاومة في الضفة الغربية، وإطلاق يد الأميركي "دايتون" كي يبعث في جنباتها ويصوغ فكرها السياسي وسياستها الأمنية وبنائها الإنساني على أساس مقولة "الفلسطينيون الجدد" التي تنفق من أجل إنفاذها عشرات الملايين من الدولارات، ولم يكتف بوضع العصي

دعا سلطة رام الله للكف عن سياسة الملاحقة الأمنية ضد النواب وذويهم

التشريعي يدين اعتقال نجلي النائبين يوسف ورداد

أدانت رئاسة المجلس التشريعي بشدة اقدام الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله على اعتقال نجلي النائبين حسن يوسف المختطف في سجون الاحتلال، ورياض رداد، على يد جهاز الأمن الوقائي. ودعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في بيان صدر عن رئاسة المجلس الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله إلى الإفراج الفوري عن نجلي النائبين يوسف ورداد، وكافة أبناء نواب التغيير والإصلاح المعتقلين لديها. كما دعا سلطة رام الله للكف عن المهازل الفاضحة والممارسات العقيمة والسياسات الأمنية المتخذة ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح وذويهم، واحترام حصانتهم البرلمانية، وإعادة الاعتبار لقيم لشرف الوطني التي تلطخت بفعل هذه الممارسات المشينة. وحذر د.بحر سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية من التداعيات السياسية والاجتماعية التي تخلفها استمرار هذه الممارسات، وخصوصا آثارها المباشرة على مستقبل المصالحة الوطنية، والنسيج الاجتماعي الداخلي.

الانتهاء من إزالة ركام مبنى المجلس التشريعي في غزة

وجود إعاقة كبيرة في عمل المجلس نظراً لتضرر بنياته الجديدة بشكل كبير، مشيراً إلى أنه سيتم استغلال ساحات المجلس لإقامة بعض الخيام، وذلك نتيجة ضيق البنايات القديمة. وقال: "مع اقتراب فصل الشتاء فإننا سنواجه صعوبات جمة في ممارسة العمل، ولكننا سنحاول استيعاب أكبر عدد ممكن من الموظفين في البنايات القديمة على الرغم من أنها غير كافية". وأعرب عن أمله في أن يكون هناك وضعا سياسيا أفضل حتى يتم فتح كافة المعابر وإدخال مواد البناء للبدء في عملية إعادة الإعمار .

ودعا د.المدهون الدول التي تحترم الديمقراطية وتنادي بها لأن تمارس ضغطاً جدياً على "إسرائيل" لإجبارها على فتح المعابر بشكل فوري وإدخال مواد الخام ومستلزمات البناء إلى قطاع غزة للبدء في بناء المؤسسات الفلسطينية وكافة ما دمره الاحتلال. وتعرض قطاع غزة أوائل العام الجاري إلى حرب إسرائيلية مدمرة خلفت دماراً هائلاً في كافة القطاعات، والبنى التحتية بما فيها مقر المجلس التشريعي الذي ألحقت فيه دماراً كبيراً أعاق عمل واجتماعات النواب.

انتهت وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة من إزالة ركام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تعرض للتدمير إبان الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة.

وقال مدير عام المجلس التشريعي د.نافذ المدهون إن إزالة ركام مقر التشريعي يأتي ضمن مشروع إزالة مخلفات الحرب الإسرائيلية الأخيرة الذي بدأ بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP". وكان برنامج (UNDP) الإنمائي التابع للمنظمة الدولية قال في وقت سابق: "إن وزن الركام الناتج عن تدمير ١٥ ألفاً من المباني والممتلكات العامة والخاصة بشكل كلي أو جزئي في غزة بلغ ٤٢٠ ألف طن تقريباً".

وأوضح البرنامج أن المشروع الذي بدأ تنفيذه بالتعاقد مع مقاولين محليين سيحتاج ٢٠٠ ألف يوم عمل تقريباً، حيث سيتم تفكيك وإزاحة المواقع المتضررة على مدار عام كامل، بميزانية تقدر بأثني عشر مليون دولار. وحول كيفية ممارسة نواب المجلس التشريعي لعملهم، أكد د.المدهون على

التشريعي: نرحب بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوصيات تقرير غولدستون

الصهيوني، واستيعاب طبيعة وآفاق الحركة الدولية المناهضة لجرائم الاحتلال الصهيوني إثر حربه على غزة، بما يستوجب وقوفها موقفاً حيادياً لدى عرض التقرير للتصويت أمام مجلس الأمن، وعدم تكرار الأخطاء والخطايا السابقة عبر الانحياز المطلق والتماهي المدان مع المواقف والسياسات الصهيونية. وأوضح د. بحر أن الاتحاد الأوروبي يقف اليوم أمام اختبار حاسم لدى عرض التقرير أمام مجلس الأمن، ومضى يقول " فإما التحلي بالموضوعية والنزاهة السياسية واحترام أسس وأصول الديمقراطية وحقوق الشعوب في الأمن والحياة، وبالتالي الوقوف إلى جانب التقرير أو على الأقل عدم معارضته، وإما استمرار الانحياز للسياسة الصهيونية العدوانية، مما يفقد الاتحاد الأوروبي أي صفة إيجابية يمكن التعويل عليها، ويقذف به في خندق العدو المجرم، مع ما يترتب على ذلك من نتائج وتداعيات سياسية غير محمودة على الإطلاق".

وأوضح أن الهدف الأساس وراء عرض تقرير غولدستون أمام المؤسسات الدولية يكمن في كبح جماح السياسات الصهيونية العدوانية المنفلتة من أي عقاب، وتقبيد إمكانية قيام كيان الاحتلال بشن أي حرب مستقبلية ضد أي دولة أو شعب كان، مما يضفي على كافة الجهود المبذولة في هذا إطار الصفة الإنسانية البحتة، ويستدعي من دول وشعوب العالم بأسره دعم كافة الجهود والخطوات لحشر كيان الاحتلال في الزاوية، وإجباره على إعادة التفكير في إستراتيجية الإرهاب والعدوان التي يفاخر بها على رؤوس الأشهاد.

أعربت رئاسة المجلس التشريعي عن ترحيبها بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوصيات تقرير غولدستون بشأن الحرب على غزة، مما يعبّد الطريق أمام نقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

وأكد د. بحر على أن إقرار توصيات التقرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة يشكل انتصاراً للإرادة الفلسطينية على إرادة الظلم والقهر والإرهاب الصهيونية، وسقوطاً للرؤية والموقف الصهيوني البشع أمام عدالة الموقف الفلسطيني، مما يفتح آفاقاً أوسع نحو تغيير الرؤية النمطية حول "إسرائيل الضحية" التي روج لها الكيان الصهيوني، وتمكن من خلالها تشويه صورة الفلسطينيين فترة من الزمن.

وقال في بيان صحفي " إن حيثيات عرض توصيات تقرير غولدستون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثبتت مدى ولاء غالبية دول العالم لقيم الحق والعدل، في ذات الوقت الذي أmapت فيه اللثام عن الوجه القبيح للمواقف والسياسات الغربية إزاء القضية الفلسطينية التي لم تجد حرجاً في التصويت ضد توصيات التقرير، وهو ما يلقي بظلال كثيفة من الشك والتساؤلات الصعبة حول جدوى المراهنة على الدول الغربية ومدى واقعية التعاطي مع الرؤى والمشايخ السياسية التي تطرحها حيال قضيتنا الفلسطينية العادلة بشكل خاص، وقضايا المنطقة بشكل عام".

وطالب د. بحر الإدارة الأميركية بالانسجام مع حق شعبنا الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في وجه الإجرام والإرهاب

د. بحر يبرق برسالة تهنئة لنبيه بري بتشكيل حكومة الوفاق اللبناني

اللبناني الداخلي، وهتك نسيجه الاجتماعي والوطني، وتحويله إلى ملحق للسياسة الدولية في المنطقة العربية والإسلامية". كما وعبر عن أمله في أن يشكل ذلك ملهماً لإنجاز عربي آخر يظل ساحتنا الفلسطينية، ويرخي عليها إشعاعات الخير والاستقرار عبر تشكيل حكومة توافق وطني، تستطيع أن تلمّ شعث شعبنا من جديد، وتستجمع أركان عزمه وأوراق قوته للنهوض المشترك في وجه المخاطر الكبرى والتحديات الهائلة التي تستهدف قضيتنا الفلسطينية العادلة.

إحدى متطلبات التصدي للتحديات الخارجية التي تتربص بأمتنا العربية دوائر الضرب والاستهداف، والعنصر الرئيس الذي تنبني عليه أسس النهضة والإصلاح في مختلف المجالات". وأعرب د. بحر خلال رسالته إلى بري عن سروره بإنجاز التشكيل الوزاري الوحدوي على أرض العزة والكرامة، أرض لبنان المقاومة والإباء، ومضى يقول "لا يمكن وصف سعادتنا، وخاصة إذا ما أدركنا حجم التحديات التي واجهها لبنان -ولا يزال- طيلة المرحلة الماضية، وعمق التدخلات والمؤثرات الدولية التي حاولت تخريب الواقع

أرسل الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني برقية تهنئة ومباركة لنبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني بمناسبة تشكيل حكومة التوافق الوطني في لبنان. وأعرب د. بحر عن سعادته بالنبأ السار الذي حملته رياح التطورات الواردة من "لبنان الشقيق" حول تشكيل حكومة التوافق الوطني، وانتهاء الأزمة التي عطلت إنجاز التشكيل الوزاري فترة من الزمن. وقال د. بحر في برقيته "يكفينا سعادة ونشراحاً أن تجاوز الخلافات الداخلية في أي قطر عربي، واستعادة الوحدة الداخلية فيه، يشكل

جسدوا وحدة الأمة وقضاياها المصيرية

التشريعي يستقبل وفد الفنانين السوريين



الزيتون التي جلبوها من سوريا للتعبير عن وحدة التراب السوري والفلسطيني ووحدة الأمة وقضاياها المصيرية. من جهته ثمن د. بحر الزيارة التضامنية للوفد السوري مؤكداً أن هذه الزيارة تعبر عن أصالة سوريا حكومة وشعباً وفنانين، كما شكر الوفد د. بحر والمجلس التشريعي على حسن الاستقبال مؤكداً على دعمهم لمقاومة شعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني.

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني وفد الفنانين السوريين الذي قدم إلى قطاع غزة مؤخراً للتضامن مع قضايا الشعب الفلسطيني، وكان في استقبال الوفد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من نواب وموظفي المجلس. وقام الوفد بجولة تفقدية لأثار الدمار التي خلفتها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كما قام الوفد بغرس عدد من أشجار

خلال احتفال نظمته "حماس" احتفاءً بحافظات كتاب الله

د. بحر يجدد تأكيد التشريعي على ضرورة تهيئة الأجواء الملائمة للانتخابات



جند دأحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني تأكيده على ضرورة تهيئة الأجواء الملائمة للانتخابات في الضفة وغزة، وذلك خلال احتفال نظمته دائرة العمل النسائي في محافظة شمال غزة تكريماً لحافظات كتاب الله تعالى في مخيم القرآن الصيفي وشدد بحر على دعم المجلس للمصالحة الوطنية والحوارات التي تجري في القاهرة بهدف إنهاء الانقسام الفلسطيني

وعودة الوحدة لشعبنا، معبراً عن خشيته من أن تصطدم حركة فتح بقرار رفض أمريكي أو صهيوني يعيق المصالحة، مشدداً على أننا بحاجة إلى قرار فلسطيني فلسطيني بعيداً عن أي تدخلات خارجية. وعبر د. بحر عن فخره بالعدد الكبير لحافظات لكتاب الله عز وجل وقال: "نلتقي اليوم للاحتفاء بحافظات كتاب الله فهنينا لحافظات ولأبائهن وأمهاتهن وليعلم الناس جميعاً والعالم أننا قادمون بإذن الله بالحافظات والحافظين لكتاب الله

نحو القدس. واستنكر دبحر الصمت العربي والدولي الرسمي والشعبي المريب والرهيب تجاه الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى، مشدداً على أن شعبنا ومقاومتنا لن تسمح للعدو الصهيوني المساس بالمسجد الأقصى المبارك ومؤكداً أننا سنبدل دماننا في سبيل القدس. وأشار إلى أن شعبنا أبدع في حفظ كتاب الله لهذا الوطن.

وفد برلماني برئاسة د. بحر يزور مجلس العدل الأعلى



غزة- زار وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مجلس العدل الأعلى، وكان في استقبال الوفد رئيس مجلس العدل المستشار عبد الرؤوف الحلبي، وضم الوفد كلا من النائب يونس الأسطل والنائب جمال نصار والنائب عاطف عدوان والنائب محمد شهاب والنائب سيد أبو مسامح والنائب جميلة الشنطي. وأوضح دبحر أن هذه الزيارة تأتي في إطار مهام المجلس التشريعي الرقابية على المؤسسات التنفيذية، ومن باب التواصل مع أحد أعمدة النظام القضائي الفلسطيني، مؤكداً أن مجلس العدل الأعلى يعد سلطة من السلطات الثلاث التي لها وزنها واحترامها في النظام السياسي الفلسطيني. وأكد أن المجلس التشريعي يدعم مؤسسات القضاء من أجل بناء مؤسسة قوية من مؤسسات المجتمع الفلسطيني، مطالباً العاملين في السلك القضائي بضرورة توخي العدالة في العمل لإرساء مبدأ الحرية والعدالة بين أبناء شعبنا الفلسطيني، ملفتاً أن هذه المؤسسات ستكون نواة الحكم الإسلامي في العالم. وأشار أن المشروع الإسلامي في فلسطين هو محط آمال الكثير من الرؤساء والحكومات والشعوب والنقابات، وقال "لمست ذلك خلال الجولة البرلمانية الأخيرة لأكثر من عشرة دول عربية وإسلامية. وعبر عن نصحه لجميع العاملين في مجلس

النائب عدوان: الرئيس عباس أثبت بالفعل أنه لا يصلح لأن يكون رئيساً للشعب الفلسطيني

وصف النائب في المجلس التشريعي د.عاطف عدوان رئيس لجنة شئون اللاجئين السابق زيارة الرئيس عباس المنتهية ولايته للبرازيل، بأنها زيارة مخجلة ومحزنة، وأثبتت بأن الرئيس عباس ليس جديراً بأن يكون سياسياً ولا رئيساً للشعب الفلسطيني. يأتي هذا التصريح عقب ما قامت به الفدرالية الفلسطينية برئاسة عليان طاهر بإصدارها تعريضة بقيمة ٢٧ دولار تطلب من أي فلسطيني يرغب بحضور اللقاء الذي سيجتمع عباس بالفلسطينيين المقيمين في البرازيل. واستنكر النائب عدوان هذا القرار واصفاً إياه بالأمر المخزي من قبل عباس، فكونه يمثل السياسة الأبوية بصفته رئيساً للشعب الفلسطيني كان يجب عليه أن يقوم هو بدفع مكرمة رئاسية لمن يأتي لمقابلته، لا أن يجبر اللاجئين الفلسطينيين على دفع ضريبة لمقابلته، مضيفاً أن هؤلاء اللاجئين قد تم تهجيرهم من أراضيهم دون استئذان من قبل سلطة رام الله برئاسة عباس، وهم لا يجدون السند ولا المال اللازم لقوت أنفسهم وتغطية مصاريف معيشتهم، أو لأدهم، فكيف سيتمكنون من دفع هذه الضريبة، وقال: كنا متوقعين أن يقوم يتبني قضيتهم، وأن يكون لهم المنفذ من الوضع المأساوي الذي يعيشونه، إلا أن العكس هو ما حدث، وهذا لا يشرف أي فلسطيني، ولا يشرف أي مسئول يدعي تمثيله للشعب الفلسطيني. وأكد د.عدوان أن هذا الموقف يدل بما لا يدع مجالاً للشك أن الرئيس عباس المنتهية ولايته لم يعد يعتني بتفاصيل الشعب الفلسطيني وآلامه. وكان د.عدوان قد أدا في وقت سابق تخلي الأردن عن واجبه تجاه إخوانهم الفلسطينيين حين تم ترحيل ١١٧ لاجئاً من مخيم الرويشد في الأردن إلى البرازيل، واعتبرها جريمة بحق الإنسانية حين تم ترحيلهم إلى بيئة وثقافة مختلفتين وسط أوضاع صحية ومعيشية مزرية أدت لتفشي الأمراض وتعرض النساء الحوامل للإجهاض. ومن الجدير ذكره أن هذه الضريبة ستمنع اللاجئين من حضور لقاءهم بعباس، علماً بأنها ستكون ثمن الطعام الذي سيتناولونه مع عباس، وبالتالي لن يستطيعوا طرح قضيتهم ولن يجدوا لأنفسهم متنفساً يستطيعوا من خلاله تحسين أوضاعهم في البرازيل خاصة وأن الرئيس عباس التقى بالرئيس البرازيلي واقتصر حديثه على الدورة الأولمبية التي استضافتها البرازيل، دون أن يتطرق لمعاناة اللاجئين، ودون أن يكون لديه اهتمام بتخفيف معاناتهم.

القضاء الأعلى بتوخي شرع الله والعدل بين الناس، تابع "نحن معكم من أجل تطوير أداء القضاء ورفع الظلم عن المواطن الفلسطيني". من جهته أعرب رئيس مجلس العدل الأعلى المستشار عبد الرؤوف الحلبي عن سعادته بزيارة الوفد البرلماني لمقر مجلس العدل، مناشداً المجلس التشريعي بالوقوف إلى جانب ذلك المرفأً القضائي الهام الذي راهن الكثير على سقوطه بعد استنكاف موظفيه. وأشار إلى أن المجلس يعمل بكل طاقته وينجز

الكثير من المعاملات ويفصل في قضايا جميع المواطنين خلال وقت قياسي بعدد قليل من الإمكانيات والعاملين ورغم ضيق المكان وتكدس الموظفين فيه. كما أبدى النواب دعمهم الكامل لمطالب مجلس العدل الأعلى، وشددوا على أن المجلس التشريعي الفلسطيني يقف إلى جانب مؤسسات القضاء لتدعيم قدرته على تعزيز سيادة القانون وإحقاق الحقوق للمواطنين والفصل في النزاعات بينهم بالعدل والمساواة.

ثمن موقف رئيس البرلمان الكرديستاني

التشريعي يدعو البرلمانات العربية والإسلامية لنشاطات تضامنية مع النواب المختطفين

أعربت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني عن تقديرها العميق للمواقف الشجاعة التي أبدتها د. كمال كركوكي رئيس البرلمان الكرديستاني إزاء استمرار اختطاف النواب في سجون الاحتلال الصهيوني، وثلّمت الروح التضامنية العالية للبرلمان الكرديستاني في مواجهة الإرهاب الصهيوني بحق شعبنا وقضيتنا.

وجددت رئاسة المجلس شكرها للبرلمان الكرديستاني ورئيسه د. كركوكي ودعت كافة البرلمانات العربية والإسلامية لتنظيم فعاليات تضامنية واسعة ومؤثر بغية فضح جرائم الاحتلال الصهيوني، ومن بينها استمرار اختطاف نواب الشعب الفلسطيني الذين يمثلون الشرعية الفلسطينية في ظل الصمت والتواطؤ الإقليمي والدولي

النائب الأسير / فضل محمد صالح حمدان

نائب عن كتلة التغيير والإصلاح / نابلس



من مواليد عام 1950 في رام الله، متزوج وله سبعة أبناء، حاصل علي شهادة البكالوريوس في الشريعة، عمل محاضراً في دار المعلمين برام الله، عمل في سلك التعليم الشرعي أربع سنوات، عمل إماماً وخطيباً في مسجد العين في البيرة وهو أحد أبرز وجوه العمل السياسي والدعوي في محافظة رام الله والبيرة منذ ثلاثة عقود، أبعث إلي مرج الزهور جنوب لبنان عام 1992 م، عضو مؤسس في لجنة الزكاة عام 1976م، اعتقل بتاريخ 2006/6/29م.

أكد على استقلال السلطة القضائية لتعزيز حقوق المواطنين

وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. بحر يزور النيابة العامة

عملية وجيدة باتجاه حفظ حقوق المواطنين أثناء التوقيف أو المحاكمة، كما طالب بضرورة المتابعة والتقييم لإصلاح أي خطأ قد يطرأ على عمل النيابة العامة أثناء مرحلة التنفيذ، موضحاً أن النيابة والشرطة والقضاء يشكل معياراً حقيقياً لمعاملة المواطنين.

أما النائب جميلة الشنطي فأعربت عن سعادتها لعودة منصب النائب العام لأخذ دوره الحقيقي، معربة عن أملها أن تأخذ العدالة مجراها في كل القضايا وأن يأخذ التغيير والإصلاح مكانه.

في حين بين النائب محمد شهاب أن العدل أساس الملك قائلاً: "طالبنا ربنا أن نطلب القوة لتحقيق العدل"، ملفتاً لوجود تقدم ملحوظ وتطور في أداء عمل القضاء الفلسطيني في قطاع غزة.

بدوره أكد النائب يونس الأسطل أن العمل في النيابة والمحاكم عبادة وواجب نتقرب به إلى الله، وقال "القضاء الآن أفضل بكثير من القضاء في وقت السلطات السابقة"، مشدداً على ضرورة سرعة إنجاز القضايا والفصل فيها، وعلى ضرورة الاستمرار في استقلالية ونزاهة القضاء في قطاع غزة لأن ذلك يؤسس لعالمية المشروع الإسلامي.



د. بحر على رأس وفد من المجلس التشريعي يسلم درع المجلس للنائب العام الجديد د. محمد عابد

فيها خاصة الجناح البسيطة، مبيناً أنه لا يوجد الآن موقوفين في أي من أجهزة الشرطة والأمن.

بدوره ثمن النائب سيد أبو مسامح أداء وسير العمل في المحاكم والنيابات على مستوى القطاع، مشيراً إلى وجود خطوات

النيابة العامة ستكون محل ثقة المجلس التشريعي بها من خلال العمل على كافة المستويات للوصول إلى دولة القانون، وقال "سنكون وقافين على الحدود والضوابط والإجراءات"، ملفتاً أن تعليمات صدرت بسرعة إنجاز القضايا والفصل

الناس. وشدد الدكتور بحر في نهاية كلمته على ضرورة التواصل بين المجلس والنيابة العامة بهدف الارتقاء بعمل القضاء وتعزيز مبدأ العدالة والحرية في فلسطين. من جانبه أكد النائب العام المستشار عابد على أن

زار وفد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني النيابة الفلسطينية وكان في استقبالهم النائب العام المستشار أحمد عابد وعدد من رؤساء النيابة، وضم الوفد كلا من النائب محمد شهاب والنائب يونس الأسطل والنائب سيد أبو مسامح والنائب جميلة الشنطي.

وأكد د. بحر خلال زيارته على ضرورة استقلال السلك القضائي والاهتمام بتطوير أداء العاملين به من أجل إحقاق حقوق المواطنين وإقامة العدل والمساواة بين الناس، ملفتاً إلى أن الناس في بعض الأحيان يلجأون للمجلس التشريعي لرفع تظلماتهم وشكاوهم لإيصالها للحكومة والجهات التنفيذية المختصة.

وهنا د. بحر النائب العام الجديد محمد عابد بتوليته المنصب الجديد متمنياً له التوفيق والنجاح في خدمة المواطنين وسيادة مبدأ القانون الذي يمثل واجهة الحكومة، مشيراً إلى أن هذا المنصب من أدق المناصب في الدولة، كما جدد ثقته بقدرة النائب العام على أداء مهامه بدقة وأمانة، مشدداً على ضرورة التزام العاملين في القضاء بتحري الدقة والموضوعية للوصول إلى العدالة بين



لجنة التربية تزور وكيل وزارة التربية والتعليم



د. بحر خلال مشاركته في حملة مودة وتواصل



د. بحر وعدد من النواب وعدد من قيادات الأجهزة الأمنية تودع النواب المسافرين للحج



د. بحر يلتقي وفداً من كلية بناء للعلوم والتكنولوجيا